جامعة الوصل
ALWASL UNIVERSITY

جامعة الوصل
AL WASL UNIVERSITY

كتاب

مؤتمر الدراسات العليا والبحث العلمي

والموسوم بـ

(قراءة النص- الإشكاليات والمناهج)

جامعة الوصل – الإمارات العربية المتحدة

2021 م

جامعة الوصل
ALWASL UNIVERSITY
جامعة الوصل
AL WASL UNIVERSITY

كتاب

مؤتمر الدراسات العليا والبحث العلمي

والموسوم بـ

قراءة النص – الإشكاليات والمناهج

جامعة الوصل – الإمارات العربية المتحدة

2021

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة السلام على من المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آهله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.. أما بعد.

فإن هذا الكتاب ثمرة يانعة، ونتاج قيِّم لما قُدِّم من بحوث، إلى المؤتمر الدولي الثاني للدراسات العليا الذي عُقد في جامعة الوصل بدبيّ يومي (25-24) من شهر نوفمبر لعام 2021م، وقد حمل عنوان (قراءة النص - الإشكاليات والمناهج)؛ حيث شرع هذا العنوان الباب على مصراعيه لطرح كثير من القضايا المحورية والمفاهيم الشائكة ذات الصلة بقراءة النص، في إطار محاور ثلاثة: أولها- النص بين المصطلح والمفهوم، وثانيها- قراءة النص بين التراث والمعاصرة، وثالثها- جدلية العلاقة بين النص وفهمه.

وبعد تحكيم الأبحاث المقدمة تم اختيار تسعة وعشرين بحثًا يعالجون قراءة النص من وجهتيه النظرية والتطبيقية، مع اتساع رقعة التطبيق لتشمل الأنماط المختلفة للنص: اللغوية، والشرعية، والاجتماعية، والإعلامية.

وكانت البحوث المختارة خير شاهد على ما اتسم به المشاركون من اختلاف في الثقافات، والبيئات، والمؤسسات المنتمين إليها، إلا أن جامعهم الأكبر ما تمتعوا به من خبرات عريضة، ورؤى متجددة، ومشاركات فاعلة.

وأما عن منهج ترتيب البحوث في هذا الكتاب فقد حاولنا أن نراعي فيها أولية التقديم، وفق الترتيب الزمني لجلسات المؤتمر، بغض النظر عن طبيعة النص أو نوع الخطاب الذي تناوله البحث؛ ذلك بعد أن قامت لجنة معنية بإعادة مراجعة وتدقيق تلك البحوث. وقد أفردنا باحثي (سمينار الوصل)، وهم طلاب الدراسات العليا الذين كان المؤتمر يرمي إلى أن يستفيدوا من زملائهم الباحثين في كل أرجاء المعمورة- أفردنا لهم قسمًا خاصًّا هو (سمينار الوصل).

ويسعدنا في هذا الصدد أن نسوق أبلغ معاني الشكر والتقدير لمعالي جمعة الماجد رئيس مجلس أمناء جامعة الوصل، لما أحاط به المؤتمر من رعاية كريمة، ولسعادة مدير الجامعة أ.د. محمد أحمد عبد الرحمن لدعمه الحثيث، ومتابعته المتواصلة، وتوجيهاته السديدة.

كما نقدم جزيل الشكر والتقدير إلى نيابة البحث العلمي واللجان العلمية، والتنظيمية، والتحكيمية، التي أسهمت في نجاح هذا المؤتمر، سائلين الله -تعالى- المزيد من الرقي والتقدم، والرفعة.

د. إبراهيم ربابعة

الرئيس التنفيذي للمؤتمر الدولي الثاني للبحث العلمي

عُرْف النَّص التراثي

رؤية منهجية من منظور التكامل في الدراسات البينية

محمد بن حسين الأنصاري
باحث في الدراسات العليا بجامعة أم القرى
المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة (شرّفها الله)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي المختار، وعلى آله وأصحابه الأطهار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد؛ فإن قراءة التراث وفهمه وتأويله من أكثر الموضوعات التي تداولها البحث المعاصر، وخاض فيها فئام من الباحثين بكافة توجهاتهم وأفكارهم وبيئاتهم، وما ذلك إلا لأهمية هذا الموضوع في تشكيل العقل وبناء الحضارة ونهضة الأمم، وبذلك أطرح هذه الرؤية المنهجية حول هذه القضية الشائكة مع أنموذج تطبيقي أزعم أنه جديد على ميدان هذه الفكرة، وهو في غاية الإفادة لمراعاة مألوف النص وعادة أهله، ومن الغايات التي تتوخى هذه الورقة البحثية مقاربتها ما يلي:

- ضرورة التحليل للنصوص والتعمّق في فهمها.
- طبيعة الأدلة والبراهين بحسب موضوع كل نص.
- التَخفّف من طغيان القراءات المؤدلجة والمتعصبة التي تعتقد ثم تستدل.
- حسن الفرز والتفريق بين أغراض النصوص وسياقاتها.
- اعتدال النفس والهدوء في التعاطي مع النصوص العلمية.
- اعتبار القيمة المعرفية للمناهج العلمية في الفهم والتقيّد بها.

1) فكرة البحث:

يسعى البحث إلى بناء قضية منهجية ذات تأثير مركزي في قراءة النصوص التراثية، يمكن تسميتها: العُرف النصي في مجاله التخصصي، وظروف إنتاجه وطبيعته، وما يعتاده في هذا المقام المعرفي أو ذاك؛ مستلهما التكامل المعرفي في المضامين المنهجية للعلوم المعيارية كأصول الفقه، وعلوم القرآن واللغة، مع ملاحظة التنوع والثراء المصطلحي في المعارف الشرعية واللغوية.

2) حدود البحث.

الهدف العام للبحث هو محاولة عرض الأسس العامة لفكرة معهود النص دون الدخول في تفاصيلها ضمن العلوم، والغرض من ذلك هو تقريب هذه القضية من حيث الأصل وبيان أهميتها، والكشف عن اعتبارها في الفهم والتأويل، وذلك بلسان أرباب تلك

العلوم، وسيكون ذلك مقيدا بالعلوم الشرعية والعربية.

3) محاور البحث:

أضع مساهمتي اليسيرة بين يدي أهل الشأن من الباحثين والقرّاء لمناقشتها وتطويرها، وتنقيح أفكارها على النحو التالي:

المقدمة:

- فكرة البحث.
- حدود البحث.
- محاور البحث.

التمهيد:

- بيان مصطلحات البحث.
- أطروحة العرف النصي.
- أنواع النصوص المعرفية.

المبحث الأول: المبادئ الكلية للعرف النصي في الفهم والمعالجة:

- مبدأ الهوية اللفظية للنص.
- مبدأ الإصابة لمراد النص.
- مبدأ الاعتبار للمتلقي الأول.

المبحث الثاني: الأنموذج التطبيقي لعرف النص: الإسرائيليات.

الخاتمة.

وفق هذه المحاور أعرض رؤيتي في هذه القضية، وهي لا تزال بحاجة لكثير من النّظر والتدقيق، فأسأل الله سبحانه وتعالى الإعانة والتسديد، وأتمنى التقويم والإرشاد من كافة الباحثين والقراء للمضامين والرؤى.

الكلمات المفتاحية:

العرف - المعهود - النص - التراث - القراءة - المنهج - العلوم الشرعية - العلوم اللغوية - التكامل - الدراسات البينية - التأويل - التداخل المعرفي.

التمهيد:

سيكون التمهيد عرضا موجزا لبيان مصطلحات الدراسة، وأطروحة العرف النصي، وأنواع النصوص المعرفية، وذلك عبر الفقرات التالية:

أولا: بيان مصطلحات البحث:

من خلال التعريف بمصطلحات العنوان ستتضح الأطروحة الجوهرية التي تسعى هذه الورقة لإبرازها وتسليط الضوء عليها في ميدان العلوم الشرعية والعربية، وفيما يلي عرض موجز للمفاهيم المركزية في البحث دون التعرض للخلافات الاصطلاحية وتتبع الاستعمالات اللغوية؛ لأنها متداولة:

أ- العرف:

من إطلاقاته اللغوية: ما يدل على السكون والطمأنينة، ومنه المعرفة والعرفان، تقول: عرف فلان فلانا، وهذا أمر معروف[1]، والقول بأن هذا معروف يعني: شائع عند الناس كالقول أو الفعل أو الترك[2]، حتى «استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطباع بالقبول» كما رسمه أهل الاصطلاح العلمي[3]، وبعض العلماء يُفرق بينه وبين العادة بأن الأول في الأقوال، والثاني في الأفعال[4]، والأمر في ذلك هيِّن.

فالكلام والنص والخطاب لكل ذلك عُرف خاص بحسب أهل اللغة وأرباب كل تخصص، يتعارفون عليه عن طريق التتابع في الاستعمال؛ ليسود التعبير به بعفوية وسجية دون تكلف، ويُعد تركه خطأ (لفظي أو أسلوبي) في العلم والمجتمع كإطلاق اللحم على السمك، أو الدابة على الإنسان، أو يكون ذلك من قبيل طريقة الحديث وهيئته.

1- انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (عرف).
2- انظر: أصول الفقه، عبدالوهاب خلاف (ص89).
3- انظر: التعريفات للجرجاني (عرف).
4- انظر: الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، وعرف القرآن الكريم والمعهود من معانيه واستعمالاته، أحمد فالح الخالدي (ص22)، وأثر العرف في التشريع الإسلامي، د. السيد صالح عوض (ص60).

ومن أشهر الألفاظ اللصيقة بالعرف:

المعهود:

وقريب منه المألوف والشائع، ومعناه اللساني: «الاحتفاظ بالشيء وإحداث العهد به»[1]، ومنه الوصية والميثاق، وهي سميت بذلك لوجوب الاحتفاظ بها، وهذا السبب يُقرِّبنا من المراد؛ لأن هذا العرف النصي بخصائصه وأساليبه مما يلزم الحفاظ عليه في مجال العلوم عند الفهم والتأويل، وقد قيل: «المعهود: الذي عهد وعرف»[2]، ومعهود الأئمة والعلماء والشعراء في فنونهم لا مرية في دخوله ضمن هذا الاستعمال اللغوي.

ب- النص:

في اللغة يفيد عدة معان، منها: الرّفع والإظهار كالمنصّة للعروس، ومنتهى الأشياء ومبلغ أقصاها[3]، وهذا له صلة وثيقة ببعض الاستخدامات العرفية للنص، والذي أعنيه بالتحديد: كافة الأقوال العلمية والألفاظ المرقومة «ذات المعاني المفهومة»[4] في التراث الشرعي واللغوي دون النظر في درجات خفائها وظهورها، وهذا الشمول النصي له حظ من الاستعمال المعرفي، فيدخل ضمن النص: ما يُسمى عند علماء الشرع بالمتون، والشروح، والحواشي، وكل التعليقات والمختصرات في العلوم.

وأما النص في الاصطلاح العلمي فيأتي على النحو التالي كما حكى الإمام الزركشي رحمه الله (ت: 794هـ)[5]:

1. مجرد لفظ الكتاب والسنة، فيقال: الدليل إما نص أو معقول وهو اصطلاح الجدليين.
2. ما يُذكر في باب القياس، وهو مقابل الإيماء.
3. نص الشافعي، فيقال: لألفاظه نصوص باصطلاح أصحابه قاطبة.

1- مقاييس اللغة (عهد).
2- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (عهد).
3- انظر: لسان العرب لابن منظور (نصص).
4- انظر: الكليات للكفوي (ص908)، وحرف كلامه: «والنص قد يطلق على كلام مفهوم المعنى سواء كان ظاهرا أو نصا أو مفسرا اعتبارا منه للغالب»، وهو يصلح كضابط معياري للنص في تَحَقّق أي فائدة للمتلقي، وإن لم يكن من حيث الوجود لازما، ولكن يبقى عدم الإفادة عبثا.
5- انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (2/204).

4. حكاية اللفظ على صورته كما يقال: هذا نص كلام فلان.

5. ما يقابل الظاهر.

وهذه المعاني في الجملة كأمثلة فرعية للشمول الذي أعنيه بالنص، فالنص المراد يشمل: الوحيين، وآثار الصحابة والتابعين، وأقوال الأئمة والعلماء في كافة العلوم، ومن ذلك الشعر، والأمثال وكل منثور ضمن التراث الشرعي واللغوي.

ومصطلح النص في العصر الحديث أخذ بُعدًا أكبر فيما يعرف بـ«الدراسات اللسانية»، وأصبح هناك ما يُسمى «علم النص»، وقد شاع ذلك في التراث الغربي دون العربي؛ ولذا تمّ نقله لمجال العلوم العربية كافة ولا سيَّما اللغوية كعلم البلاغة، والذي يعنونه بالنص في عرف هذه الأبحاث أوسع مدلولا من المفهوم المعجمي والاصطلاحي العربيين: أي ملفوظ منطوقا كان أو مكتوبا أو مختصرا، جديدا أو قديما، يمكن إخضاعه للتحليل، فكلمة «قف» تُعد نصا مثلها مثل: «رواية الوردة»[1]، ولا يعني هذا السبق والنظم العلمي لديهم عدم وجود المشتركات المعرفية والتكامل في الإثراء والتصحيح بخاصة في العلوم التي طابعها العقل الصِّرف ومرْجِعها الإنسان مثل اللغة، والتقاط أيّ أمثلة مجتزأة من سياقات مختلفة لا يعني قيام العلم وتمايزه في العلوم العربية بذات الموضوعات والنهج.

ج- التراث:

المعنى اللغوي للتراث مشتق من مادة (ورث)، وهي تعني ما يخلُفه الرجل لورثته[2]، ومنه الميراث، والبعض يخصه بالمال، والإرث بالحسب[3]، ومعنى المفردة في الجملة: ما يتركه المتقدِّم للمتأخِّر عموما، ومن ذلك قولهم: أورثه الشيء: أعقبه إياه[4]، ومنه الحديث الشريف الذي يُروى عنه عليه الصلاة والسلام: «كونوا على مشاعركم هذه، فإنكم على إرث من إرث إبراهيم»[5].

وهذا الشمول في تسمية كل ما هو موروث عن السابقين بالتراث؛ يجعل الاستخدام

1- انظر: مدخل إلى علم النص، محمد الأخضر الصبيحي (ص20).
2- انظر: لسان العرب لابن منظور (ورث).
3- انظر: لسان العرب لابن منظور (ورث)، والكليات للكفوي (ص: 318).
4- انظر: لسان العرب لابن منظور (ورث).
5- رواه أحمد (17233) ط الرسالة، وأبو داود (1919) ط الرسالة، وصححه ابن خزيمة (2899) ط التأصيل، والحاكم (1699) ت عطا.

المتأخر للتراث ليس بمعزل عن المعنى اللغوي، بل يتضمنه ويدل عليه من غير تصريح ولا اختصاص، والمعنى الحديث للتراث تمَّ تداوله بالتدريج ضمن سياقات عامة حول الحديث عن ثراء وتنوع المدونات في العلوم الإسلامية، ولعلَّ مِن أوائل الذين قاموا ببسط المراد به المحقق عبد السلام هارون رحمه الله (ت: 1408هـ) بقوله: «التراث: هو تلك الآثار المكتوبة الموروثة التي حفظها التاريخ كاملة أو مبتورة فوصلت إلينا، وليس هناك حدود معينة لتاريخ أي تراث كان، فكل ما خلَّفه مؤلِّف بعد حياته من إنتاج يُعدّ تراثًا فكريًّا»[1].

وعليه فإن مرادي بالتراث في هذا المقام خاصة: هو ما يتعلق بالمصنّفات في العلوم الشرعية واللغوية.

ثانيا: أطروحة العرف النصي:

اتضح عبر المفاهيم السابقة أنَّ الرسالة التي يرمي البحث لإيصالها والنظر فيها تتلخص في التدقيق لاكتشاف طبيعة كل نص، ومهيع أهله وسبيلهم في التعبير عنه وبناء مسائله، وفيما يلي سأستعرض بعض الأقوال والشواهد المعرفية التي يظهر في سياقها الصريح والضمني مراعاة هذه القضية المنهجية اللازمة والمعتبرة في قراءة النصوص، وسوف أذكرها بحسب التاريخ والأسبقية مع تعليقات موجزة عند الحاجة؛ وذلك لوضوحها بنفسها وضرورة الاختصار:

بوادر التمايز العلمي والعرف في الخطاب مع ابن عباس رضي الله عنهما (ت: 68هـ).

رُوي عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة رحمه الله (ت: 98هـ) أن ابن عباس رضي الله عنهما: «كان يجلس يومًا ما يذكر فيه إلا الفقه، ويومًا التأويل، ويومًا للمغازي، ويومًا الشعر، ويومًا أيام العرب، وما رأيت عالمًا قط جلس إليه إلا خضع له، وما رأيت سائلا قط سأله إلا وجد عنده علمًا»[2].

وقال عطاء بن أبي رباح رحمه الله (ت: 115هـ): «ما رأيت مجلسًا قط أكرم من مجلس ابن عباس أكثر فقهًا، ولا أعظم جفنةً، أصحاب القرآن عنده يسألونه، وأصحاب العربية عنده يسألونه، وأصحاب الشعر عنده يسألونه، فكلهم يصدر في رأي واسع»[3].

1- قطوف أدبية دراسات نقدية في التراث العربي، عبدالسلام هارون (ص29).
2- الطبقات الكبرى، طبعة دار صادر (2/368).
3- الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد (1/414).

والفكرة أن ابن عباس رضي الله عنهما في مقام الفقه ليس هو في مقام المغازي، فضلا عن الشعر وأيام العرب، وكذلك لن يكون هو نفسه مع التفسير؛ فكل مجال علمي له عرفه الخاص في الفهم ونمط التعامل.

كليات عرفية للنص القرآني:

قال ابن عباس رضي الله عنهما (ت: 68هـ): «كل عَسَى في القرآنِ فهي وَاجِبة»[1]، وورد عن الضحاك رحمه الله (ت: 105هـ) وغيره: «كل كأس في القرآن فالمراد بها الخمر»[2]، فهذه القاعدة الشمولية الاستقرائية تختص بنص القرآن الكريم دون غيره.

التصنيف العلمي من مظاهر العرف النصي:

من الأوائل الذين أشاروا لهذه القضية بوضوح والد النعمان بن عبد السلام ابن حبيب رحمهم الله، حين رَوَى عنه ابنه النعمان (ت: 183هـ، وقيل: 170هـ)، قال: حدثني شيخ ثقة (يعني: أباه)، قال: «العلم علمان: علم الدين، وعلم العربية، وسائره علاوة، فإن أحسنه رجل فحسن، وإن لم يحسنه لم يضر»[3]، فهذا نص عزيز في الدراسة التاريخية لمسألة تصنيف العلوم ومأخذها، والبعد الشرعي/القيمي ظاهر في هذا التقسيم:

- علوم الدين.
- علوم اللغة.

من أغراض تصنيف العلوم والمعارف بيان أوجه التعامل مع كل صنف منها، فالمنهج الصارم الذي يكون في مجمل العلوم الشرعية لن يكون هو نفسه في التخصصات اللغوية فضلا عن المعارف الدنيوية.

العرف النصي في تنوع الخطاب:

قال الإمام الشافعي رحمه الله (ت: 204هـ): «فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها: اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما، ظاهرا، يراد به العام، الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره.

1- انظر: تفسير ابن أبي حاتم (6/1766).
2- تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (19/531).
3- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (2/15).

وعاما ظاهرا يراد به العام، ويدخله الخاص، فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه؛ وعاما ظاهرا، يراد به الخاص. وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره. فكل هذا موجود علمه في أول الكلام، أو وسطه، أو آخره.

وتبتدئ الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره. وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله.

وتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى، دون الإيضاح باللفظ، كما تعرف الإشارة، ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها، لانفراد أهل علمها به، دون أهل جهالتها»[1].

عرف الصناعة العلمية:

قال ابن سلام الجمحي (ت: 231هـ): «وللشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم والصناعات: منها ما تثقفه العين، ومنها ما تثقفه الأذن، ومنها ما تثقفه اليد، ومنها ما يثقفه اللسان»[2]. نص الجمحي جاء في سياق الحديث عن الشعر ومهارة العرب في فنونه، وملكة التمييز بينه وبين غيره من الكلام، فهو صناعة كغيره من الصناعات التي يُرجع فيها لأهلها وأرباب المعرفة بها، وهذا نص نفيس جدا ومتقدم في فلسفة علمية العلوم واستقلالها وتاريخها.

معرفة المألوف في النص سبيل لإدراك أساليب الخطاب:

قال ابن جني (ت: 392هـ): «هذه اللغة أكثرها جارٍ على المجاز، وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة. وقد قدمنا ذكر ذلك في كتابنا هذا وفي غيره. فلما كانت كذلك، وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها وانتشار، أنحائها جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه ويعتادونه منها وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عرفهم وعادتهم في استعمالها»[3].

سأكتفي بهذه النصوص والأقوال، وهي كثيرة ومتعددة في القرون المتأخرة، فلعل ما سبق يوضح الفكرة ويبين أهميتها ودورها في الفهم والنقد والتحليل.

1- الرسالة للشافعي (1/50).
2- طبقات فحول الشعراء (1/14).
3- الخصائص (3/250).

ثالثا: أنواع النصوص المعرفية:

المكتبة الإسلامية تتمتع بثراء نصي كبير في مختلف المجالات والفنون، وللتقريب وتوضيح هذه الأنواع يمكن سبرها وتقسيمها بعدة اعتبارات، مثل:

التقسيم باعتبار الاستقلال الذاتي للمتكلم:

- القرآن الكريم.
- السنة النبوية.
- آثار الصحابة.
- أقوال التابعين.
- الإسرائيليات.
- الأمثال والحكم العربية.
- الخطابة والشعر.

التقسيم باعتبار التركيب والبناء العلمي:

- تفسير القرآن الكريم.
- الفقه الإسلامي.
- العقيدة/أصول الدين/علم الكلام.
- الحديث ومصطلحه.
- أصول الفقه.
- النحو العربي.
- البلاغة العربية.
- التاريخ والسيرة.

- الأدب وفنونه كالنثر والنظم والمقامات.

التقسيم باعتبار القيمة الدينية أو الدنيوية:

- الوحي (قرآنا وسنة).
- أقوال الصحابة الكرام.
- الإسرائيليات (الكتب المحرَّفة).
- النصوص الأخرى بكافة أنواعها.

التقسيم باعتبار السمة الغالبة للنص:

- النصوص العلمية.
- النصوص الأدبية.
- النصوص القانونية.
- متون العلماء، مثل: الفقه والعربية وغيرها.
- النصوص الخطابية.

فهذه الأنواع وغيرها من الفروع والمجالات التي تنتمي لها النصوص وتتكاثر بناء عليها، لا يمكن النظر فيها بوعي، وقراءة أي نص وتحليله دون مراعاتها؛ لأن ذلك يكشف عن حقيقة الخصائص والسمات المميزة لكل نوع ومفارقته لغيره، ومن ذلكم العرف:

- المعهود اللفظي والأسلوبي للعلم.
- العرف الموضوعي والمصطلحي.
- النمط المنهجي.

وفي المبحث التالي سيظهر مدى ضرورة التفريق بين تلك الأنواع وعادتها ومهيع أهلها في النظر، وأثر ذلك في الفهم والمعالجة عند العرض لمبادئ القراءة المعتبرة للنصوص.

المبحث الأول: المبادئ الكلية للعرف النصي في الفهم والمعالجة:

الأسس المعرفية إحدى القضايا المنهجية التي أبدعها التفكير العلمي، وهي تمتاز بالضبط والإحكام والتقييد، ونظرًا للنصوص المتكاثرة في المعرفة؛ فإن ثمة كليَّات جامعة ومؤسِّسة تُراعي في بنائها أسلوبا معهودا لكل نص في مجاله، نظرا لمبدأ الاختلاف والتنوع الذي يطبع التراث الإسلامي، وسأقف مع هذه المبادئ باختصار في توضيح المراد مع التمثيل:

أولا: مبدأ الهوية اللفظية للنص:

أعني بذلك: كل ما له صلة بوجود النص ويمس خصوصيته، وما يمتاز به عن غيره، وذلك مثل: مصدر النص كالمنتِج له، ولغته، وهل هو منقول أم مترجم؟ وكذلك تحديد المجال الذي ينتمي إليه، ثم تاريخه الزماني والمكاني وسياقه اللفظي.

ولمزيد من التوضيح نُصوِّب النظر لأنواع النصوص السابقة؛ لكي نرى مدى اختلاف هويتها وما يوجب كيفية النظر فيها، فالنص الذي صدَر من متكلم معتبر ومسؤول كأمير وعالم يوجه ويفتي يختلف عن نص خطابي وعظي أو نص شعري لمهموم يتوجع ويسرح بخياله يخاطب محبوبته، وهكذا فالقاعدة الكلية: نمط القراءة والفهم للنص يتوقف على هويته اللفظية الذاتية، فكل نص ديني أو دنيوي سواء كان مركَّبا لبناء علم خاص، أو مفردا ومستقلا عن غيره لمتكلم إنساني أو متعالٍ عن غيره؛ له سمة يمتاز بها عن غيره.

تأسيس المبدأ الهُويَّاتي للنصوص:

في هذه الفقرة سأجيب باختصار على السؤال التالي: ما القواعد المنهجية والشواهد العلمية التي تفرض علينا مراعاة هذا المبدأ في معالجة النصوص والتفريق فيما بينها؟

من الدلائل العلمية التي تشير وتؤكد هذه القضية ما يلي:

الأول: المسلك العقلي الفطري:

فالإنسان يجد في نفسه بالضرورة والطبع أن النص المكتوب بالشعر المنظوم بخلاف المرقوم بالنثر، والذي مصدره مسؤول - ملِكا كان أو رئيسا - يختلف عن غيره من عوام الناس، والذي يكون من حكيم خبير أو نبي مرسل يُوحى إليه سيختلف حتما عن نصوص العباد، ومن أثر هذا البيان التنزيلي وشواهده العقلية إسلام عدد من بلغاء الصحابة بمجرد

الإصغاء لحرف القرآن الكريم، منها ما ثبت عن جبير بن مطعم ﷺ (ت: 58هـ) قال: سمعت النبي ﷺ: «يقرأ في المغرب بالطور، وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي»[1]، وفي رواية «فكأنما صُدع عن قلبي حين سمعت القرآن»[2]، وفي لفظ: «سمعتها من النبي ﷺ وأنا مشرك فكاد قلبي أن يطير»[3]، فكان سماع هذا النص المعجز الذي هو من جنس كلامهم؛ كافيًا لفهم معناه، ومعرفة ما تضمنه من الحجج التي أدركها بلطيف طبعه وسليقته[4]، والشواهد الحسية على تأثير الفرقان وهزه لكيان النفس كثيرة، ومن دلائل ذلك خوف مشركي العرب من سماعه بأنفسهم، وتحذيرهم لغيرهم من الاستماع إليه خشية إسلامه.

ويتفرع عن هذا المسلك العقلي: القول بأن تعدد النّظر في النصوص المختلفة، فرع عن تعدده في المجال الواحد، فإذا كان النص الواحد في ذاته تختلف سياقاته فكيف بنصوص شبه متباينة في السمات والخصائص، وهذا الملحظ الذي يوجبه العقل الطبيعي يظهر أثره في المسلك التالي.

الثاني: المسلك العلمي المنهجي:

يتفق أرباب التخصصات على جملة من القواعد يمارسونها لتدقيق النَّظر في النص الواحد؛ ابتغاء فهمه وتأويله على أكمل وجه سواء ضمن إطاره الذاتي الخاص أو العام وفق علاقاته مع غيره من النصوص، ومن تلكم الأسس المنهجية:

أ) قاعدة السياق اللفظي:

يمكن تقريب السياق بالتعريف التالي: ترابط المعاني وانتظامها في الألفاظ؛ لتبلغ غايتها الموضوعية في بيان المقصود[5]، أو يقال عموما على وجه الشرح المبسوط لا التحديد المنطقي: تضافر المعاني، وتناسب غرضها، بما يحقق البيان وكمال الفهم؛ وذلك مراعاة لنسق النصوص ونوعها، وحال المخاطب والزمان والمكان؛ مما يكشف عن هوية النص وحقيقته وانتماءاته.

1- أخرجه البخاري في الصحيح (4023).
2- مسند أحمد (27/326).
3- مسند الحميدي (1/476).
4- انظر: فتح الباري لابن حجر (9/583).
5- انظر: نظرية السياق القرآني، د. المثنى عبد الفتاح (ص: 15)، والسياق القرآني وأثره في تفسير المدرسة العقلية الحديثة، د. سعد بن محمد الشهراني (ص: 31).

وقد استخدم العلماء تجوزًا عدة مصطلحات للدلالة على السياق، مثل: النظم، والمقام، والحال، والقرينة ونحوها، ومنهم مَن يُفرق بين سياق النص، وسياق الموقف[1]، وفي هذه الفقرة سأكتفي بالسياق اللفظي فقط، وأما السياق المجتمعي ومقام النص وحال الملقي والمخاطب سيكون في المبدأ التالي.

إنّ مراعاة السياق أمان من الزلل في الفهم، وهذه القاعدة من الأسس المتفق على أصلها عند الأمم في لغاتها، ولا يُنكر أهميتها إلا جاهل؛ فـ«مَن جهل شيئا أنكره»[2]، فاللغة سياق ولا بديل عن ذلك لإيصال المعنى عند الاشتباه في الألفاظ أو كمال الفهم العميق[3]، وهذه القاعدة هي المعيار العادل والقسطاس المستقيم للتفريق بين كافة أنواع النصوص والتعامل معها.

ومِن أهم ما يفرضه السياق علميًّا معرفة المعنى المركَّب الذي لا تكشف عنه الألفاظ المفردة، فاللفظ وإن كان طريقا للفهم فقد يقصر عن المراد؛ ولهذا بعض العلماء يرون قيمة عليا للمركَّبات عن الألفاظ، فـ«الغرض الأصلي من وضع الكلم هو التركيب»[4]، قال الجرجاني رحمه الله (ت: 471هـ): «الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة، لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينهما فوائد»[5]، وقال ابن السبكي (ت: 771هـ): «ليس الغرض مِنْ وضع الألفاظ المفردة أن يُفاد بها معانيها المفردة... بل الغرض منه التمكن من إفادة المعاني المركبة بتركيبها... وانتسابُ بعضها إلى بعض بالنسبة المخصوصة، والحركات المختصة»[6]، وعلى هذا يكون السياق في النّص بالشكل التالي:

- المعاني المفردة وفتح الذهن لسياقاتها اللغوية المتعددة.
- الجُمل المركَّبة والتدقيق في دلالاتها في ذات النص.

1- انظر: دلالة السياق، ردة الله بن ردة الطلحي (ص: 41)، ونظرية السياق دراسة أصولية، نجم الدين الزنكي (ص: 35).
2- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (8/54).
3- انظر مثلا للوقوف على أهميته الرسالة الجامعية المهمة: دلالة السياق، د. ردة الله الطلحي، فقد تناول الموضوع بتوسع في التراث الإسلامي والغربي.
4- مفتاح العلوم للسكاكي (ص: 141).
5- دلائل الإعجاز ت شاكر (ص: 539).
6- الإبهاج في شرح المنهاج ط دبي (3/493-494).

- السياق العلمي وعرف النصوص التي ينتمي لها النص.
- المقام النصي والرجوع لحال القائل والمتلقي، وموجباته وأسبابه ومكانه ووقته، وهذا أحد أهم أنواع السياق، وسيأتي الحديث عنه باستقلال.

إن المعاني الضمنية في المفردات العربية عميقة الدلالات، ومتشعِّبة التصاريف، وقد تكون محجوبة المفاهيم، وواسعة المرادات، دون مراعاة نظم الكلام؛ فـ«دلالة السياق... ترشد إلى بيان المجملات، وتخصيص العمومات، وتعميم الخصوصات، واستعمالها في ألفاظ الشارع كثير جدا، بل هي الدالة على مقصود الكلام»[1]، وكذلك فإنه «مرجِّح لبعض المحتملات، مؤكد للواضحات»[2]، وعليه فهذه النظرية مِن أهم ما يرفع الإيهام عن المعنى، ويزيل اللبس عن الجُمل، ويضع الإصبع على المقصود، وهي من منطق اللغة وقانونها، والعودة إليها وإعمالها في البيان؛ يكاد يكون مشترَكًا بين كافة العقول الواعية.

فالقاعدة الجوهرية المقصودة في هذه الفقرة: أنَّ السياق كاشف دقيق عن هوية النصوص وأنواعها وحقيقتها، وكلما كان نوع النص جليلا وله وزن واعتبار كان السياق آكد وأوجب، وهو الذي يدلك على كيفية القراءة له وتأويله، وقد اهتمَّ العلماء كثيرا بضرورة السياق في نصوص الوحيين لمكانتهما وخطورة الخطأ فيهما، وما يصدق عليهما كنص مرقوم من مبادئ في الفهم يصدق على غيرهما من النصوص مع مراعاة الخصوصية الجزئية لكلا النوعين، فمثلا تأمّل في الآثار التالية لتقف على مدى هذه الأهمية للسياق، قال ابن عمر رضي الله عنهما (ت: 73ه) عن الذين حرَّفوا المعنى بعيدا عن السياق: «إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار، فجعلوها على المؤمنين»[3]، وورد عن مسلم بن يسار البصري رحمه الله (ت: 100ه أو 101ه) قال: «إذا حدثت عن الله حديثا، فقف حتى تنظر ما قبله، وما بعده»[4]. وقريب من ذلك ما جاء عن عامر الشعبي رحمه الله (ت: 105ه) أنه كان يمر بأبي صالح باذان (ت ما بين: 120-111ه)، فيأخذ بأذنه فيعركها، ويقول: «تفسر القرآن وأنت لا تقرأ القرآن»[5].

1- انظر: شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد (2/110)، وأصل الكلام للعز ابن عبد السلام في الإمام.
2- شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ابن دقيق (1/126).
3- انظر: شرح صحيح البخارى لابن بطال (8/583).
4- فضائل القرآن للقاسم بن سلام (ص: 377).
5- تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (1/86).

وفي هذه الشواهد معالم جليَّة لضرورة السياق الخاص في قراءة النص والغوص في معانيه وأسراره، لا سيّما حين يراد تأويله وربطه بالواقع أو معارف أخرى؛ فالذين يسارعون في إنزال النصوص (أيًّا كانت) وحملها على فهوم أخرى في علوم مغايرة لها بحاجة لتدقيق كبير في طبائع التخصصات والوعي بالسياقات.

وفي النص التالي يُسجِّل أحمد المالقي (ت: 702هـ) تحفّظًا على فكرة استيراد المسائل دون مراعاة عرف التخصصات وأغراضها، ويُحدد وظيفة الأصولي والنحوي، يقول رحمه الله: «والفرق بين الدعاء والنهي أن الدعاء يكون من الأدنى إلى الأعلى، والنهي يكونُ من الأعلى إلى الأدنى، هذا تفصيلُ من تحذَّق، والصحيح أن الطلب يجمعهما، وإلا فقد تكون صيغةُ «لا تفعل» من المِثْل إلى المثل، فلا يُقال فيه: إنّه دعاءٌ ولا نهي، ولكنه طلب ترك الفعل، والترك على ما أحْكمه الأصوليون، والنظر في المعاني لهم، وحظّ النحوي النظرُ في الألفاظ، والتكلّمُ في المعاني لهم... فينبغي أن يترك لهم يُحقِّقونه، وحظ النحوي من هذا الأكثر، وهو الأمر في صيغة «افْعَلْ»، والنهي في صيغة «لا تفْعلْ»، وإنْ تعرّضوا لغير ذلك خرجوا من صناعتهم إلى صناعة غيرهم»[1].

فالسياق نظرية متكاملة في قراءة النصوص وفهمها وتأويلها، ومعرفة خصوصياتها وأعرافها، وهي لا تُختزل في سياق اللفظ فقط كما سيأتي قريبا.

ب) قاعدة الحقائق اللفظية من حيث غلبة الاستعمال:

من أهم ما قرره العلماء في مجال الصناعة العلمية ما يُعرف بحقائق الألفاظ، وحصروا ذلك في تقسيم ثلاثي منضبط وهو: الحقيقة اللغوية، ثم الشرعية، ثم العرفية سواء كان العرف مجتمعيًّا عاما أو اصطلاحيًّا خاصًّا بأحد الفنون، وأُولى الأغراض لهذه الحقائق معرفة مصدر الألفاظ، ثم اللغة العلمية التي ينتمي لها ذلك النص؛ لتحديد هويته ونمط فهمه وتأويله.

ومن أبرز ما يؤكِّد ضرورة العرف النصي «تراتبية الذهن» نحو هذه الحقائق بمعنى أنَّ الفكر يُحدد المعنى للفظ والتراكيب بناء على معرفة معهود النص، فإذا كان مجال النص شرعيًّا لبيان الأحكام والعقائد تتصدَّر الحقيقة الشرعية، وإن كان لسانيًّا محضا تتقدَّم اللغوية، وإن كان النص بعد تقنين العلوم وصناعتها تترأس الحقيقة الاصطلاحية،

1- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد المالقي (ص: 269).

ويتحدد العلم بحسب المصطلح وسياقه، ومن ضروريات فهم النص في الموضوع اعتبار العرف الخاص لأهل اللغة في زمن النص، فـ«إذا لم يكن للنظم (النص) معهود شرعي، أو صرف عنه صارف معتبر، حُمل على عرف المخاطبين الذين نزل فيهم الكتاب، ووردت فيهم السنة، فمتى لم نجد عرفا خاصا للمتكلم بالنَّص الشرعي وجب المصير إلى عرف المخاطب به في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمعهود بيئة التنزيل أولى من معهود أي بيئة عربية»[1].

وعند الاختلاف وتنازع الفهوم بين المعاني يكون الترجيح بذات الآلية والرجوع لأصل الحقيقة ومجالها من بين علوم التراث، فيُحكم بصوابه وأولويته على غيره، وكذلك فإن سياق حقيقة اللفظ هو الفيصل في نسبة المعنى المراد أهو الظاهر أم الخفي، قال العز ابن عبدالسلام رحمه الله (ت: 660هـ): «اللفظ محمول على ما يدل عليه ظاهره في اللغة أو عرف الشرع أو عرف الاستعمال، ولا يحمل على الاحتمال الخفي ما لا يُقصد أو يقترن به دليل»[2].

وصفوة القول في هذه القضية أن قارئ النص والمؤوِّل له (أيًّا كان) لا يحق له أن يرتجل التعامل مع النص دون معرفة هويته ومجاله وحقيقة ألفاظه، فلا يسوغ له أن يشرح هذا المصطلح أو ذاك وفق رغبته وهواه دون الانصياع لمنهج علمي معتبر، ولا أن يتجاهل أنواع هذه الحقائق بالكلية أو يصرف هذا اللفظ اعتباطا عن حقيقة معيّنة دون غيرها، والقاعدة المنهجية أن اللفظ إذا تردد بين حقيقة وأخرى، نُظِر للأقرب منها لمقاصده وعرفه في الواقع العلمي، فيُحمل عليها بتلك القرينة، ولا يُعدل عنها إلا عند التعذّر[3].

ج) نتيجة وأثر المراعاة لطبيعة النص وهويته:

قاعدة الضرورة في الوزن وصناعة النص الشعري:

الشعر العربي من النصوص التراثية التي تمتاز بقدر كبير من الخصوصية في البناء والسبك، فلا يكاد يوجد نص يماثله، قال الجاحظ (ت: 255هـ): «فإنما الشعر صناعة وضرب من النسج وجنس من التصوير»[4]؛ وهذه السمات الظاهرة والمضمرة لهذا النص الإبداعي

1- سبل استنباط المعاني من القرآن والسنة، محمود توفيق (ص170).
2- قواعد الأحكام في مصالح الأنام (2/121).
3- انظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول الإسنوي (ص: 228).
4- الحيوان ت: عبد السلام هارون (3/132).

تفرض على القارئ الواعي أن يتسق مع هذا المنهج في الاستفصال والمساءلة لحقيقة كل نص يبتغي تأويله وفهمه، ويحرص على استيعاب مضامينه المعنوية وملامسة بنيته الشخصية؛ حتى يتعرف على مداخله ويقف على نقاط قوته وضعفه.

والبنية الأساسية التي يقوم عليها عمود هذه الصناعة دون غيرها «أربعة أشياء، وهي: اللفظ، والوزن، والمعنى، والقافية، فهذا هو حد الشعر؛ لأن من الكلام موزونًا مقفى وليس بشعر؛ لعدم القصد والنية، كأشياء اتزنت من القرآن، ومن كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وغير ذلك مما لم يطلق عليه أنه شعر»[1]، فما كان هذا جنسه وحقيقته لا يمكن فهمه والتعامل معه بأسلوب نص آخر مباين له في النمط؛ ولهذه الخصوصية التي يفرضها النص الشعري تعامل معه العلماء والأدباء بنهج يراعي طبيعته، واشتهرت لديهم مؤلفات تراثية جليلة في صناعة ونقد الشعر وبيان محاسنه ومآخذه سواء على سبيل العموم أو الخصوص لدى شاعر محدد[2]، وهذا شأن كل النصوص في تراثنا، لكل منها نمط خاص في التعامل، والشغف باستيراد مناهج الفهم لها من خارج بيئتها خطأ كبير، ومن المهم في ذلك التفريق بين صلب المنهج وهامشه وما يقبل التعميم من الأدوات وما يرفضها.

ومن أصدق ما يؤكد مراعاة هذا النوع من النصوص ما يُعرف عند أئمة اللغة بـ«الضرورة الشعرية»، فالشعر له «لغة يتميز بها عن النثر، وسبب ذلك يعود إلى أن في الشعر قيدين لا نجدهما في الكلام المنثور، وهما الوزن والقافية، وهذان القيدان لا يعطيان الشاعر حرية الناثر في التعبير، ولذا وُجد في الشعر ما أطلق عليه النحويون مصطلح الضرورة»[3]، فمساحة التعبير والحرية واسعة لدى المبدع في النثر، ولكن «الشعر كلام موزون بأفاعيلَ محصورة في عدد معيّن من الحروف، والحركات، والسكنات، يستلزم بناؤه على هذه الصورة المقيَّدة بالوزن، والقافية أن يلجأ قائله - أحيانًا - إلى الخروج عن القواعد الكلّيّة وارتكاب ما ليس

1- العمدة في محاسن الشعر وآدابه (1/119-120) ط: محي الدين.

2- من تلك الكتب التراثية النفيسة في هذا المجال: نقد الشعر، أبو الفرج قدامة بن جعفر البغدادي (ت: 337هـ) - الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت: 370 هـ) - الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت: 392هـ) - الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت نحو: 395هـ) - العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت: 463هـ).

3- حمل القرآن على ضرورة الشعر، د. خالد المليفي، مجلة العلوم الشرعية بجامعة الإمام، الرياض، العدد: (38) تاريخ 1437هـ.

منها»[1]، وهذه المرونة للشاعر في التعبير لا تعني التفلّت بلا قيود، ولكنها سماحة بمعيار علمي متّزن؛ تقديرا لإبداعه واستقامة الوزن، وإلا فإن الشاعر «ليس له أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يُستعمل ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذ، ولكن الشاعر إذا فعل ذلك، فلا بد من أن يكون قد ضارع شيئا بشيء، ولكن التشبيه يختلف، فمنه قريب ومنه بعيد»[2].

وقد كان العلماء قديما على قدر كبير من الدقة والعناية بهذه الصناعة ومعاييرها جودتها، وأوجه تمايزها عن النصوص الأخرى عند الضرورة، قال أبو سعيد السيرافي رحمه الله (ت: 368هـ) «اعلم أن الشعر لما كان كلاما موزونا، تكون الزيادة فيه والنقص منه، يخرجه عن صحة الوزن، حتى يُحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه، استُجيز فيه لتقويم وزنه، من زيادة ونقصان وغير ذلك ما لا يُستجاز في الكلام مثلُه.

وضرورة الشعر على سبعة أوجه، وهي: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجهٍ من الإعراب إلى وجه آخر عن طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث»[3].

وبهذا يتضح أن قراءة النص الشعري ونظريات فهمه وتأويله تضيق مساحات تطبيقها وشمولية سلطتها في أي نص آخر، وإذا كان الشعر ذاته ببحوره وفنونه وأغراضه تتعدد الرؤى فيه ولا تتطابق جزئيا على نسق واحد، فكيف بنصوص أخرى مغايرة مطلقا للشعر في البناء العلمي والغاية المرجوَّة سواء كانت تاريخية أو قرآنية ونبوية أو قانونية، ولا يعني ذلك عدم وجود كليات كبرى مشتركة بينها من حيث أنها كلام أو خطاب.

وتأمَّل في النقل التالي كيف أنَّ العالِم الأديب والبلاغي قدامة بن جعفر رحمه الله (ت: 337هـ) كان واعيًّا بما تفترق فيه العلوم النثرية، وذلك حين حذّر من الخلط في الإنشاء والفهم بين تخصصين لكل منهما نهجه، فيقول في سياق الحديث عن الجدل وآدابه: «ثم إنّ للمتكلمين من أهل هذه اللغة أوضاعا ليست في كلام غيرهم، مثل: الكيفيّة، والكميَّة،

1- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك (ص: 392).

2- الأصول في النحو لابن السرج (3/435).

3- ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي (ص34) ط: رمضان عبد التواب، وهو في الأصل جزء من شرح السيرافي لكتاب سيبويه، والشارح من أوائل الذين فصّلوا هذه الأوجه، وقد سبقه لحصرها أبوبكر ابن السراج رحمه الله (ت: 316هـ) في كتابه: الأصول في النحو، فقد عقد بابا باسم: باب ضرورة الشاعر. يُراجع (3/435)، وانظر: الخصائص لابن جني (1/352).

والمائية... وأشباه ذلك، فمتى كلَّم به غيرهم كان المتكلِّم مخطئا ومن الصواب بعيدا، ومتى خرج عنها في خطابهم كان في الصناعة مقصِّرا.

وكذلك للمتقدمين من الفلاسفة والمنطقيين أوضاع متى استعملت من متكلمي أهل هذا الدهر وهذه اللغة كان المستعمل لها ظالما وأشبه من كلم العامة بكلام الخاصة، والحاضرة بغريب أهل البادية، فمن ألفاظهم الهيولى.. وأشباه ذلك مما إذا خاطبنا به متكلمينا أوردنا على أسماعهم ما لا يفهمونه إلا بعد أن نُفسِّره، وكان ذلك عِيًّا وسوء عبارة ووضعا للأشياء في غير موضعها. ومتى اضطرتنا حال إلى أن نكلمهم بهذه الأشياء، عبَّرنا لهم عن معانيها بألفاظ قد عهدوها.

فأما مخاطبة من لم يُلابس الكلام ويعرف أوضاع أهله بألفاظ المتكلمين وأوضاع الجدليين، فهو جهل من قائله وخطأ من فاعله»[1].

وهذا المبدأ الهوياتي للنص هو الأس الذي ينبني عليه كل ما يأتي بعده من النظر والمبادئ لعرف النص.

ثانيا: مبدأ الإصابة لمراد النص:

من غايات النصوص وأهداف وجودها: الإفهام وبيان المعاني وما يختلج في الصدور، وهذا من أجدر طرق معرفته إدراك اللغة وسياقها اللفظي كما سبق، ولكن مجرد الاكتفاء بالألفاظ أو الجمل قد لا يكشف عن الغرض المقصود من كل نص، وإدراك الرسالة المباشرة له، وقد أنكر اللّهَّ سبحانه وتعالى على قوم لا ينفذون لحقيقة مراده، فقال: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: 78]؛ فقال العلماء: «ذمَّ من لم يفقه كلامه، والفقه أخص من الفهم؛ وهو فهم مراد المتكلم من كلامه، وهذا قدر زائد على مجرد فهم وَضْعِ اللفظ في اللغة، وبحسب تفاوت مراتب الناس في هذا تتفاوت مراتبهم في الفقه والعلم»[2]، فالكلام المرقوم أحيانا لا يصدق على حقيقة ما يريده صاحبه؛ ولهذا كان «الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم، بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها، وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود»[3]، والقاعدة

1- نقد النثر، قدامة بن جعفر (ص: 136-134).

2- إعلام الموقعين عن رب العالمين ت مشهور (2/386).

3- الموافقات (2/138).

الكليَّة التي يؤكِّدها المؤلِّف في هذا المبدأ تقول: «كل عاقل يعلم أن مقصود الخطاب ليس هو التفقه في العبارة، بل التفقه في المعبر عنه وما المراد به، هذا لا يرتاب فيه عاقل»[1]، ولا شك أن هذا ينسجم مع النظرية المقاصدية التي كان الإمام حفيًّا بها وبشرحها وتقنينها.

وهذا المبدأ كعادة كل قضية منهجية يختلف تطبيقه باختلاف النصوص وأنواعها، فهو ليس على مسطرة واحدة في الاعتبار، فمُراد المتكلم «يظهر من عموم لفظه تارة، ومن عموم المعنى الذي قصده تارة، وقد يكون فَهْمُه من المعنى أقوى، وقد يكون من اللفظ أقوى، وقد يتقاربان»[2]، وهذا شأن منطقي يُدركه أهل الصنعة المعرفية بحسب أغراض النصوص وأعرافها.

تأسيس المبدأ الغائي للنص:

قبل البدء في تقرير هذا المبدأ ثمة تنبيه، وهو أن «أهل العربية يشترطون القصد في الدلالة، فما يفهم من غير قصد من المتكلّم لا يكون مدلولا للفظ عندهم، فإنّ الدلالة عندهم هي فهم المراد لا فهم المعنى مطلقا، بخلاف المنطقيين، فإنّها عندهم فهم المعنى مطلقا سواء أراده المتكلّم أولا»[3]، وهذا يندرج ضمن العرف الخاص بهذه القضية.

ومن أبرز القواعد والأسس التي يجب اعتمادها لإصابة مراد النص والتحقق من استيعاب قصده ومراميه، ثم التمييز بين تلك النصوص ومناهجها ما يلي:

1. قاعدة القرائن ومقام النص وأحوال الخطاب:

هذه التسميات (القرينة الحالية - المقام - أحوال الخطاب) متقاربة المعنى، وضابطها الذي يجمعها أنها خارج حدود النص الحرفي، وذلك مثل: الظروف والأحوال والمناسبات الزمانية والمكانية التي تصحب إبداع النص[4]، وقد سبق أنّ المقام المُحتف بإنتاج النص يدخل ضمن نظرية السياق، والبعض يجعله نوعا أو مرادفا للسياق في الجملة، والأمر ذاته بين المقام والحال، فهما بمعنى واحد، لا سيما عند أهل المعاني[5].

1- الموافقات (4/262).
2- إعلام الموقعين عن رب العالمين ت مشهور (2/384).
3- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (1/792-793).
4- انظر: القرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني، عدوية عبد الجبار (ص: 107)، أطروحة دكتوراه من جامعة بغداد.
5- انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (مقام).

وغاية المراد: أنّ مراعاة المقام وقرائن الأحوال يسهم في كشف حقيقة المعنى المقصود، ولكل نص غايته وظروفه التي تفرض عليه مدى التعويل على أحواله وزمانه ومكانه.

ونجد مظاهر الاهتمام بالمقام متداولة في التراث الإسلامي بعدة أشكال بحسب أنواع النصوص، فمثلا:

النصوص الدينية:

في التنزيل الإلهي هناك ما يعرف بالمكي والمدني والليلي والنهاري، وأسباب نزول الآيات الكريمة، وفي السنة النبوية أسباب ورود الحديث، ولكن حظي النص القرآني بخدمة أكثر لمكانته وقداسته، قال الواحدي رحمه الله (ت: 468ه) في سياق كلامه عن أهميتها: «إذ هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها؛ لامتناع معرفة تفصيل الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها»[1]، فالسبب الصريح لنزول الآية من أكثر الأصول التي تدل على معرفة المعنى، وكذلك أحوال مَن نزل فيهم القرآن من العرب وغيرهم، وبما أن الصحابة عايشوا التنزيل، وعرفوا كثيرا من أحواله وقَصَصه، فإنهم أولى بمعرفة هذا الأصل من غيرهم؛ لذلك اعتمدوه في تفهّم المراد[2].

قال الشاطبي في سياق تقريره للدلائل الموجبة لأسباب النزول، فمن أهمها: أن «علم المعاني والبيان الذي يعرف به إعجاز نظم القرآن فضلا عن معرفة مقاصد كلام العرب؛ إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال: حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطب، أو المخاطب، أو الجميع؛ إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك؛ كالاستفهام، لفظه واحد، ويدخله معان أخر من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهها، ولا يدل على معناها المراد إلا الأمور الخارجة، وعمدتها مقتضيات الأحوال، وليس كل حال ينقل ولا كل قرينة تقترن بنفس الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة؛ فات فهم الكلام جملة، أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط؛ فهي من المهمات في فهم

1- أسباب النزول (ص: 78).

2- انظر: المفسرون من الصحابة، عبد الرحمن المشد (2/1180)، فقد حصر الباحث (1208) قولا للصحابة في التفسير بأسباب وأحوال النزول بحسب مصادره وبحثه.

الكتاب بلا بد، ومعنى معرفة السبب هو معنى معرفة مقتضى الحال»[1].

النصوص الأدبية:

من أهم أنواع النصوص الأدبية التي يحضر فيها الزمان والمكان بقوة:

- الشعر العربي وما يُعرف بالبكاء على الأطلال وقصة القصيدة وسببها والمخاطب بها.
- وكذلك الأمثال العربية التي غالبا ما يكون فهمها متعذرا إلا بعد معرفة الحدث المرتبط بها.
- والحالات التي ترتبط بها بعض النصوص الأدبية عند العرب كثيرة، منها: الحروب، ومغامرات الحب، ومجالس الخلفاء.

نصوص الأئمة والعلماء:

للآراء العلمية عدة مقامات وأحوال في أسلوبها ونمط إنتاجها بالنظر لصاحب النص، فمن ذلك:

- الأسئلة العلمية، ولذلك عدة صور، منها: أسئلة الصحابة للصحابة، وأسئلة التابعين للصحابة، ومن أتباع التابعين للتابعين، ومن التلاميذ للعلماء، كمالك، وأحمد وغيرهما.
- الإفتاء.
- المدارسة والحوار.
- التدوين العفوي.
- التصنيف المقنّن
- أسباب الجرح والتعديل.
- توظيف مقامات النص في المرجِّحات بين الآراء.

فالمحصّل أن قاعدة القرائن وأحوال الخطاب كسبب ورود النص أداة عقلية ولسانية، وعُرف إنساني تتجه له النفوس بطبعها دون تكلف أو إرشاد؛ وذلك لتعيين معنى الكلام

1- الموافقات (4/146).

الذي يطرق الأسماع أيًّا كان مصدره، فمحيط النص المقامي، وبيئته المجتمعية، وظروف إنتاجه واستعماله، ولواحق ذلك وسوابقه مما تسلكه الأمم في كافة اللغات لمعرفة نصوصها، وبيان كلامها، وهذا ما تطرحه اليوم مجمل الدراسات اللسانية والتداولية في كثير من بحوثهما، بل التقط عدد من الدارسين من علم أسباب النزول بعض التقريرات النظرية لأبحاثهم، والأمثلة التطبيقية متكاثرة من واقع العلوم الشرعية لتأكيد هذه المسلَّمة[1].

وعليه فإن كل نص يُشكِّل نسيجا خاصا به، ويجب النظر إليه في ظرفه؛ حتى تُعرف هويته ويُفهم بعمق، وبذلك يستطيع الباحث إدراك مساحات التأويل والنقد والإلغاء التي يتمتع بها ذلك النص، فمثلا يقف القارئ على الإجابات المقاربة للأسئلة التالية: هل هذا النص قابل للتصدير أم لا؟ وإلى أي مدى يكون ذلك وأي نطاق؟ وهل معناه متجاوز لحدوده المكانية والزمانية أم لا؟ وغير ذلك من الأسئلة، ولعلَّ من أعقد الإشكاليات التي تواجه النصوص دوما عند التعاطي معها والخلاف حولها، ما يُعرف بالقطع والظن، وفي الفقرة التالية سأشير بما له صلة بمجال الدراسة.

2. قاعدة تطرق الاحتمال في النصوص:

غايات النص ليست ظاهرة دوما، بل منها ما يخفى ويتعدد، وقد يكون انفتاح النص لفهوم العلماء مقصدا بذاته، حتى يستوعب متغيرات الحياة وحاجيات الناس، وهذا ظاهر في النص المقدس بشرط أن يكون بعلم ووعي منهجي معتبر.

- قال علي بن أبي طالب (ت: 40ه) لابن عباس (ت: 68ه) لما أرسله إلى الخوارج لمجادلتهم: «اذهب إليهم فخاصمهم، وادعهم إلى الكتاب والسنة، ولا تحاجهم بالقرآن؛ فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة»[2].

- وفي ذات المعنى أيضا، يقول أبو الدرداء: «لا تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوها كثيرة»[3].

1- انظر: علم التخاطب الإسلامي - دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، الدكتور/محمد محمد يونس في عدة مواطن منها (ص: 59)، والنظرية التداولية عند الأصوليين - دراسة في تفسير الرازي، الدكتورة/نصيرة غماري، في عدة مواطن منها (ص: 216)، واستراتيجيات الخطاب - مقاربة لغوية تداولية، الدكتور/عبد الهادي الشهري (1/77)، واللغة والسلطة، نورمان، ترجمة: محمد عناني (ص: 42) فقد تكلم عن دور المجتمع وأثره على اللغة (انتاجا وتفسيرا) بشكل جيد.

2- الطبقات الكبرى لابن سعد (الجزء المتمم للصحابة الطبقة الخامسة) (1/180-181).

3- مصنف ابن أبي شيبة (10/527) الزهد لأحمد بن حنبل (1/255).

وفي المراد بهذه الأوجه روي عن حماد بن زيد، قال: «قلت لأيوب السختياني، أرأيت قوله حتى ترى للقرآن وجوها كثيرة؟ فسكت يتفكر. قلت: هو أن يرى له وجوها، فهاب الإقدام عليه، قال: هو هذا، هو هذا»[1]، وفي هذا من التردد ما فيه حول تحديد حقيقة هذه الأوجه، وسياق مفردة «وجوه» يشير للمعاني، فالخصام مع الخوارج في التأويل، وتعيين المعنى، ودقة التفقه تكون بتعدد المعاني المقبولة، كما أن أثر السختياني رحمه الله (ت: 131هـ)، يؤكد هذا الفهم ضمنيًّا، فالتَّهيُّب من آيات القرآن هو في تحديد معانيها، وهذا ما ذكره الزركشي رحمه الله (ت: 794هـ) أيضا في شرحه لأثر أبي الدرداء حين قال: «اللفظ الواحد يحتمل معان متعددة، ولا يقتصر به على ذلك المعنى، بل يُعلم أنه يصلح لهذا ولهذا»[2]، وتقرير بعض العلماء أن اللفظ المحتمل للمعنيين يجب حمله عليهما[3]، والفيْصل في ذلك للغة وعدم المعارِض النقلي والعقلي.

إنَّ مضمون هذين الأثرين يُقرر مسألة علمية من أهم المسائل: وهي الإشارة للاختلاف في المعنى، وكيفية التعامل معه، سواء كان الاختلاف من قبيل التنوع في العبارة، وما يرجع لمعنى واحد، أو ما يرجع لعدة معان متضادة أو متوافقة، فأثر أمير المؤمنين t، وأحوال وروده يدل على إثبات «اختلاف التضاد»؛ فالخلاف مع الخوارج في المعاني المتضادَّة، وأما الأثر عن أبي الدرداء، فهو في تقرير «اختلاف التنوع»؛ لأنه جاء في سياق المدح وكمال الفقه[4].

فالأثران يُثبتان فكرة: احتمال النص القرآني لمعانٍ متعددة، «فالكلمة الواحدة تُعطي أكثر من معنى في السياق الواحد، والجملة الواحدة تفيض بدلالات، ومعان كثيرة، وهذا من معجزات القرآن»[5]، والتطبيقات التفسيرية عند السلف أظهر وأوضح في تأكيد هذه المسألة، فمثلا رُوي عن أبي بشر (ت: 125هـ)، قال: سألت سعيد بن جبير (ت: 95هـ)، عن الكوثر، فقال: «هو الخير الكثير الذي آتاه الله» فقلت لسعيد: «إنا كنا نسمع أنه نهر في الجنة»، فقال: «هو الخير الذي أعطاه الله إياه»[6]، فابن جبير لم يَرُدّ المعنى الآخر؛ لاحتمال اللفظ له، مع إمكانية إدراج أحد المعنيين في الآخر، وهذا كثير جدا في تفسير السلف؛ ولهذا تلقاه العلماء بالقبول، وتكلموا حوله تقريرا وتأصيلا.

1- جامع بيان العلم وفضله (2/101).
2- البرهان في علوم القرآن (2/208).
3- انظر: أحكام القرآن للجصاص (4/33).
4- انظر: اختلاف التنوع في التفسير، منى المعيذر (ص: 57).
5- اختلاف السلف في التفسير، الدكتور/محمد صالح (ص: 107).
6- جامع البيان للطبري (24/683).

فهذا المثال ظاهر في تأصيل المسألة عند السلف، وقد تتابعت أقوال العلماء في هذا المعنى تنظيرا وتطبيقا[1]، ولا يُشكل هذا على ما عُرف مؤخرا من فوضى تعدد المعاني بتعدد القرّاء، وسيلان المعنى، فهذا ليس من ذاك، لا في المنهج ولا المضمون.

ثالثا: مبدأ الاعتبار للمتلقي الأول:

فكرة التوجس وعدم اعتبار فهم المخاطب بالنص -ابتداء- والمتلقي له وناقله، تعني القضاء على تراكم المعرفة، وقطع الصلة بين الأمم والحضارات المتقدمة واللاحقة، وما تطوّرت البشرية وقامت الصناعات فيها، إلا بابتكار العلوم والاتصال الواعي بين الماضي والحاضر، وأي قارئ للنص لا يستحضر هذا المبدأ سيقع حتما في متاهات لا نهاية لها، ولا مخرج له منها، إلا بالعودة لمصدر النص وحقيقته ومجاله، فبذلك يعرف أين يقف وأين ينبغي له أن يتقدم؟ فالشاهد يرى ما لا يراه الغائب.

تأسيس المبدأ الاعتباري لأهل الخطاب:

من القضايا المحورية في عملية بيان المعنى لأي نص مراعاة فهم المتلقي الأول؛ لأن اعتبار مرجعيته يُشكِّل مسلكًا معياريًّا في تحديد أسلوب الكلام وفهمه، وهذا أمر لا مدفع له في واقع الحياة الطبيعية، فلا يُتصور عقلا القول بعدم مراعاته؛ فذلك يعني:

- التشكيك والإلغاء لأكثر طرق المعرفة اتساعًا عند البشر: حكاية المتأخِر عن المتقدِّم، فمجمل المعارف الدينية والتجارب الإنسانية تنتقل بالسماع المتتابع من معايشٍ للحدث إلى مَن بعده.

- القول الضمني لنهاية التاريخ واستئناف بداية جديدة بلا معيار في كل قضية نظرية؛ لأن الذي يزعم ذلك لا مزية له عن غيره من بني جنسه، وسلطة الفهم الواحد من الفرد الواحد دون اتصال بغيره زعم لا يُحقق مجدا ولا يبني نهضة.

إن المنطق العقلي لا يجيز رفض ما تكشفه لنا الحواس بلا مسوِّغ منهجي، لا سيّما حين يُعلم بالتجربة والنظر مواصفات النَّقَلة لتلك المعاني كالصدق والأمانة والتعقَّل، مع شغفهم لفهم ما ينقلون وغير ذلك، ومن القضايا المحورية في التعامل مع النصوص التي لا نجد لها جوابا إلا عند أهل الخطاب مسألة المعنى الظاهر، وهل هو مراد أم لا؟ وكذلك شيوع المعنى وتواتر نقله في الفضاء العام في زمن النص، وسأشير لهاتين القاعدتين بإيجاز فيما يلي:

1- انظر: اختلاف السلف في التفسير، محمد صالح (ص: 109).

1) قاعدة الوعي بالمعنى الظاهر لدى المتلقي:

الظاهر بمعنى: انكشاف الأمر وبروزه كالشاخص الذي تتبادر إليه الأبصار[1]، هذا الأصل من حيث اللغة، وهو الذي تفرَّع عنه المصطلح الظاهر في أصول الفقه الذي يفيد معنى راجحا مع احتمال غيره[2]، ويكاد يماثله عند بعض الأئمة مصطلح النص الذي لا يحتمل إلا معنى واحدا[3].

والفكرة في هذا المقام أنَّ المتلقي الأول سواء كان مباشِرا للنص أو معايشا لزمنه هو أولى مَن يمكنه تحديد المعنى الظاهر من عدمه، فحين يُفسِّره يعسر تجاهل قوله، لا سيّما لو كان الشارح لصيقا بالملقي، أو له ما يُعزز به رأيه، فإن ذلك من أهم قرائن الأحوال المؤكِّدة لظاهر المعنى، وبناء على ذلك فإن المعاني الأخرى عند الاختلاف سواء كانت محتملَة أو خفيَّة تحتاج لمزيد من الدلائل النقلية والعقلية التي تصرف المعنى عن الظاهر، فـ«إذا تنوزع في تأويل الكلام كان أولى معانيه به أغلبه على الظاهر، إلا أن يكون من العقل أو الخبر دليل واضح على أنه معنيٌ به غير ذلك»[4]، وهذا قرره عدد من العلماء قديما وحديثا، وإن وقع الخلاف بينهم في حدود التأويل ومواطنه[5].

وبهذا إن صُرف المعنى عن الظاهر إلى الباطن الخفي فلا بد من شروط منهجية تمنع العقل من الانجرار خلف كافة المعاني وإن لم تكن محتملة لفظيًّا، ولقبول ذلك يلزم شرطين: «أحدهما: أن يصح على مقتضى الظاهر المقرر في لسان العرب، ويجري على المقاصد العربية.

والثاني: أن يكون له شاهد - نصا أو ظاهرا - في محل آخر يشهد لصحته من غير معارض»[6].

1- انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (ظهر)، ومختار الصحاح للرازي (ظهر)، وراجع: الحمل على الظاهر، هيفاء العتيبي (ص45).
2- انظر: البرهان في أصول الفقه للجويني (1/126)، والمستصفى للغزالي (2/48).
3- انظر: قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني (1/262) ونهاية الوصول في دراية الأصول لصفي الدين (5/1975).
4- تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (9/678).
5- انظر: الحمل على الظاهر، هيفاء العتيبي (ص65و93).
6- الموافقات للشاطبي (4/231-232).

2) قاعدة شيوع المعنى وتواتر النقل:

الاشتهار والذيوع لمراد النص من الأسس المنهجية في الفهم، فحين يتم التداول للخطاب متبوعا بالمعنى يعسر تجاهله والخروج عنه بلا موجب، وكل ما كان زمن البيان أقرب للملقي كانت القرينة أقوى.

والتواتر هو التتابع في النقل، ويعني في الاصطلاح العلمي الأصولي: «ما تنقله جماعة لكثرة عددها لا يجوز عليهم في مثل صفتهم الاتفاق والتواطؤ في مجرى العادة على اختراع خبر لا أصل له»[1]، فهو عند جمهور العلماء قسم من أقسام الأخبار، يقابله الآحاد، الغرض منه الوصول لليقين والصدق في النقل بخاصة في السنة النبوية؛ ولذلك في نوعه اللفظي أحاطوه بجملة من الشرائط لا يتحقق من دونها.

والمراد هنا ليس تحقيق الأخبار وإثباتها وأقسامها، بل التأكيد على مراعاة أمرين:

الأمر الأول: تواتر المعاني:

إيجاد المعاني المستفيضة للنصوص، وضرورة الاعتماد على فهم الناقل الأول للخبر، ثم انتشاره في المجتمع العلمي المحيط به، وتتابع نقله (قبولا أو ردا) في الطبقات اللاحقة.

الأمر الثاني: تواتر المصطلحات:

ملاحظة اللغة والألفاظ التي يُعبِّر بها العلماء قبل الصناعة العلمية من الأهمية بمكان في الفهم، ثم التمحيص للمصطلحات في العلوم ومصدرها والتتابع عليها من أهلها، فليس من شأن أحد ما أن ينازع أرباب العلوم في مصطلحاتهم دون برهان ومسوغ ظاهر، وهنا يمكن القول بـ«نسبية التواتر» في إدراك معاني الألفاظ والمسائل والمصطلحات، فـ«قد يتواتر اللفظ عند قوم دون آخرين، وعند الخاصة دون العامة»[2]، وقد ذكر العلماء أن الشمولية ليست من شروط التواتر، «وكم من قضية تتواتر في إقليم لا يعلم بها أهل الإقليم الآخر»[3].

1- الفصول في الأصول للجصاص (3/37)، وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص: 212) تحقيق: د. محمد رضوان الداية.

2- البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع للحسن بن مسعود اليوسي (3/194).

3- نفائس الأصول للقرافي (4/1883)، وانظر: الاحتمالات اللغوية المخلة بالقطع وتعارضها عند الأصوليين، د. كيان أحمد (ص226).

ولمراعاة ذيوع المعنى مظاهر متعددة في العلوم الإسلامية، مثل:

- اختلاف التنوع والتضاد في تفسير النصوص الشرعية.
- الخلاف المعتبر بين العلماء في الفقه الإسلامي.
- المعاني المحتملة في نصوص النثر والشعر.

واعتبار هذه القاعدة مهم في معرفة هوية النص ومجاله، وفيها اعتراف ضمني بدور القارئ والمتلقي للنص، فهو ليس جثة هامدة ليس له سوى الانصياع والقبول لما يقرأ ويسمع، بل لديه دور فاعل ومركزي في تصحيح وإثراء النصوص التي تعرض له في كافة العلوم الشرعية والعربية، كل على نهجه وأسلوبه.

المبحث الثاني: الأنموذج التطبيقي لعرف النص:

في هذا المبحث سأعرض مثالا عمليا في التعامل مع أحد أنواع النصوص المتقدمة في زمن المعصوم عليه الصلاة والسلام، ويمكن اعتباره خارج الثقافة الإسلامية، أعني بذلك ما يُسمى في التاريخ الإسلامي والدراسات القرآنية: الإسرائيليات.

فثمة نصوص في التوراة كانت متداولة بين يهود الجزيرة العربية، ويستخدمها مَن يقرأ من العرب قبل الإسلام، وأثناء نزول الوحي، فكيف تعامل رسولنا عليه الصلاة والسلام مع هذه النصوص؟ وما هي الطريقة التي أرشد إليها أمته؟ وما الموقف منها؟ وأحسب أن التعامل النبوي الراشد مع نص الإسرائيليات يتضمن مجموعة من المبادئ والأسس في قراءة النص ومراعاة معهوده التي تم تأصيلها في المبحث النظري، وسأختصر الفكرة المرادة في النقاط التالية:

أولا: نوع النص ومصدره:

الإسرائيليات في الأصل من الكتب المنزَّلة من الله سبحانه وتعالى، ولكن وقع عليها التحريف والتبديل من أحبار اليهود والنصارى، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن اليهود جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم برجل منهم وامرأة قد زنيا، فقال لهم: «كيف تفعلون بمن زنى منكم؟» قالوا: نحممهما ونضربهما، فقال: «لا تجدون في التوراة الرجم؟» فقالوا: لا نجد فيها شيئا، فقال لهم عبد الله بن سلام: كذبتم، فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين، فوضع مدراسها الذي يدرسها منهم كفه على آية الرجم، فطفق يقرأ ما دون يده،

وما وراءها ولا يقرأ آية الرجم، فنزع يده عن آية الرجم، فقال: ما هذه؟ فلما رأوا ذلك قالوا: هي آية الرجم، فأمر بهما فرجما قريبا من حيث موضع الجنائز عند المسجد، فرأيت صاحبها يحني عليها يقيها الحجارة[1].

وفي رواية أخرى في السنن أنهم أتوا إلى الرسول عليه الصلاة والسلام: قالوا: يا أبا القاسم، إن رجلا منا زنى بامرأة، فاحكم بينهم، فوضعوا لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسادة فجلس عليها، ثم قال: «ائتوني بالتوراة» فأتي بها، فنزع الوسادة من تحته ووضع التوراة عليها، ثم قال: «آمنت بك وبمن أنزلك». ثم ذكر قصة الرجم[2].

فهذا النص إثبات أن التوراة من عند الله؛ لذلك كان الإجلال لها من هذه الجهة، مع اليقين بوقوع التحريف عليها.

ثانيا: مقام النص التاريخي والمجتمعي:

إن المجتمع العربي قبل الإسلام كان في جاهلية موغلة في الظلام الدامس، سيّما ما يخص الجانب الديني المحض، ومعرفة أخبار رسل الله مع أقوامهم، وتفاصيل أخرى كالغيب وخلق الكون وأسراره، وهذا ما جعل العلماء يَسِمون هذه المرحلة التي سبقت نور الإسلام بمصطلح «الجاهلية»، فمن هنا كان لأهل الكتاب عند العرب دور بارز في معرفة بعض هذه الموضوعات وأمثالها، ولذلك لهم حضور في المجتمع، ومن الدلائل الظاهرة على وجود ثقافتهم عند العرب قبل الإسلام ما يأتي:

1- أُمِّيَّة العرب:

وهذا مظهر من مظاهر الجاهلية، فالجهل ضد العلم، والأميَّة نقص وضعف تأباه النفوس عادة، والعرب ليسوا بأهل المعرفة بالقراءة والكتابة، وقد وصفهم الله سبحانه وتعالى بذلك: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: 2]، وبسبب هذا الجهل والضلال المبين يبرز لديهم الماهر بالقراءة، ومَن يُعرف عنه الأخذ مِن أهل الكتاب، والنظر في أخبارهم وعلومهم، أو السَّفر إلى المدن التي يكثرون فيها وملاقاتهم، وهذا شاع عن عدد

1- صحيح البخاري (1264)، وصحيح مسلم (1699).
2- سنن أبي داود ت الأرنؤوط (4449).

من شعراء العرب، مثل: الأعشى الذي كان كثير السفر للعراق وبلاد الشام وغيرهما[1]، وعدي بن زيد وهو نصراني قد قرأ الكتب المتقدمة[2]، وأمية بن أبي الصلت وغيرهم من العرب، وابن أبي الصّلت من أشهر هؤلاء الذين كان لديهم العلم بـ«الكتب المتقدمّة من كتب الله جلّ وعزّ»[3]، وهو كثير الحكمة في شعره، وكان يَذكر في شعره ما لا تعرفه العرب، وما لا يمكن معرفته إلا من تلك الكتب كقَصَص الأنبياء، وقد سمع المعصوم عليه الصلاة والسلام شعره، وأنصت له مع كفره، فعن عمرو بن الشريد، عن أبيه رضي الله عنه، قال: ردفت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما، فقال: هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت شيء؟ قلت: نعم، قال: هيه، فأنشدته بيتا، فقال: هيه، ثم أنشدته بيتا، فقال: هيه حتى أنشدته مئة بيت. وفي رواية قال عليه الصلاة والسلام: «إن كاد ليسلم»[4].

والذي زاد من انتشار ثقافة أهل الكتاب بين الأميين من أهل العرب، هو الاختلاط بهم والتعامل معهم، إما عن طريق السفر إليهم، أو وجودهم في بلاد العرب، أو التلبّس بدينهم، ومن هؤلاء عدي بن زيد، والأخطل التغلبي، فهو نصراني[5]، ومن العرب مَن تهوّد أيضا، قال ابن سلام: «وفى يهود المدينة وأكنافها شعر جيد، منهم: السموأل بن عادياء من أهل تيماء»[6]، ثم سَرد عددا منهم في طبقاته، ووجود أهل الكتاب في جزيرة العرب قبل الرسالة الخاتمة مما استفاض واشتهر، والقبائل اليهودية التي تسكن يثرب مع الأوس والخزرج مثال أوضح مِن أن يخفى كما في كتب التاريخ والسيرة النبوية، وكذلك الشأن في نصارى نجران[7]، بل مِن الأوس والخزرج مَن تهوَّد بدينهم، وَوُجد «من نسائهم مَن تُنذر إذا ولدت،

1- انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (1/251)، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (2/66).

2- انظر: الشعر والشعراء (1/224).

3- انظر: الشعر والشعراء (1/450)، وهنا تنبيه عام في منهج البحث: وهو أن هؤلاء الشعراء ذكر المتخصصون من أهل الأدب والتاريخ أن بعض ما حُكي عنهم ليس من قولهم، بل مصنوع على ألسنتهم، فلا بد من التنبه لذلك خاصة في الشعر، ولكن هذا لا ينفي معرفتهم بعلوم أهل الكتاب. قال جواد علي: «ويروي رواة الشعر وأهل الأخبار شعرًا لعدي بن زيد العبادي، ولأمية بن أبي الصلت، ولنفر آخر من الشعراء في أحداث وأمور توراتية، وهذه الأشعار إن صح أنها لهم حقا، دلت على وقوف أولئك الشعراء على التوراة، أو على بعض أسفارها، أو على قصص منها». انظر: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (2/63-65).

4- أخرجه مسلم في الصحيح (2255).

5- انظر: طبقات فحول الشعراء (2/462).

6- طبقات فحول الشعراء (1/279).

7- انظر: سيرة ابن هشام (1/31) وتاريخ الفكر الديني الجاهلي، محمد ابراهيم الفيومي (ص: 251).

إن عاش ولدها أن تُهوِّده؛ لأن اليهود عندهم كانوا أهل علم وكتاب»[1]، ومِن الباحثين مَن يرى أنهم نزلوا يثرب قبل الأوس والخزرج[2].

2- حنفاء العرب:

وهم عدد من العرب قبل الإسلام الذين كانوا ينكرون الوثنية، وتمسكوا ببقايا من دين إبراهيم عليه السلام في الجاهلية[3]، وهؤلاء الحنفاء من أصرح الشواهد على امتداد شيء من ثقافة أهل الكتاب للجاهليين، فـ«من العرب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، وينتظر النبوة»[4]؛ وذلك لعلم عدد قليل منهم بأن قومهم «أخطئوا دين أبيهم إبراهيم»[5]، فاتفق بعض هؤلاء القِلة على أن يلتمسوا دين الحنيفية، فافترقوا في البلدان، فمنهم مَن تنصّر، ومِنهم مَن اعتزل جميع الأديان، ومِنهم مَن أدرك الإسلام، فأسلم، فمثلا:

- ورقة بن نوفل، وقصته معروفة في حديث بدء الوحي، حين نزل جبريل عليه السلام على المعصوم عليه الصلام والسلام، ثم رجع إلى بيته مرتَعِبا، «فانطلقتْ به خديجة، حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة، وكان امرأ تَنصَّر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب»[6].

- زيد بن عمرو بن نفيل، وهو من الذين فارقوا دين قومه، ولم يدخل في اليهودية أو النصرانية، وذلك بعد البحث عن الدين الصحيح، فعن ابن عمر: أن زيد بن عمرو بن نفيل خرج إلى الشام، يسأل عن الدين ويتبعه، فلقي عالما من اليهود، فسأله عن دينهم، فقال إني لعلِّي أن أدين دينكم، فأخبرني، فقال: لا تكون على ديننا حتى تأخذ بنصيبك من غضب الله. قال زيد: ما أفر إلا من غضب الله، ولا أحمل من غضب الله شيئا أبدا، وأنى أستطيعه، فهل تدلني على غيره؟ قال: ما أعلمه إلا أن يكون حنيفا. قال زيد: وما الحنيف؟ قال: دين إبراهيم، لم يكن يهوديا، ولا نصرانيا، ولا يعبد إلا الله.. ثم لقيَ عالِما آخر من النصارى، فقال له مثل ما قال اليهودي، فلما رأى زيد قولهم

1- انظر: الروض الأنف ت السلامي (4/199).
2- انظر: تاريخ الفكر الديني الجاهلي، محمد ابراهيم الفيومي (ص: 191).
3- انظر: المعجم الوسيط (حنفاء)، والملل والنحل (3/86).
4- الملل والنحل (3/86).
5- سيرة ابن هشام (1/223).
6- أخرجه البخاري في الصحيح (3).

في إبراهيم عليه السلام خرج، فلما برز رفع يديه فقال: اللهم إني أشهد أني على دين إبراهيم[1].

- عمرو بن عبسة السلمي، وهو أيضا من الذين رغبوا عن آلهة قومهم، فترك عبادة الأوثان، ويُروى أن رجلا من أهل الكتاب أخبره بخروج نبي من مكة، يرغب عن آلهة قومه، ويدعو إلى غيرها، وهو يأتي بأفضل الدين، فإذا سمعت به فاتبعه[2]، فسمع بالمعصوم عليه الصلاة والسلام، وقدم عليه، فأسلم رضي الله عنه.

- وكذلك منهم: قس بن ساعدة الإيادي، فهو «أول من تأله من العرب.. وأيقن بالبعث والحساب»[3]، وعبيد الله بن جحش، وقد أسلم لكنه عاد للنصرانية في الحبشة (حمانا الله من الفتنة في الدين)، وعثمان بن الحويرث، وغيرهم[4].

فأهل الكتاب هم أرباب المعرفة حين ذاك، فالكتابة عند العرب قليلة[5]؛ ولذلك كان تَطَلُّبها عند غيرهم مما لا يُشَكِّل حرجا، أو انهزاما للذات خاصة مع فقدانها، وإمكانية الحصول عليها، أضف إلى ذلك سببين مهمين: أحدهما: نفسي معرفي، والآخر: فطري ديني، فالعربي كأي فرد من البشر الذي يَبحث عما يُميِّزه عن غيره، وامتلاك المعرفة من أبرز العوامل التي يسعى الناس لحصولها واحتكارها؛ فالنفس تتوق دوما للتفرد بها عن الآخرين، والعربي لا يهمه مصدر تلك المعرفة بقدر ما يهمه نيلها، فعن ابن عباس، قال: «كان هذا الحي من الأنصار، وهم أهل وثن، مع هذا الحي من يهود، وهم أهل كتاب، وكانوا يرون لهم فضلا عليهم في العلم، فكانوا يقتدون بكثير من فعلهم»[6]، فأهل الكتاب «أوتوا علما»[7] كما قال عليه الصلاة والسلام؛ لذلك كانوا يستطيلون على العرب، والجاهل إن أراد المعرفة لا يملك إلا أن يُذعن للعالِم، ويأخذ منه اضطرارا أو اختيارا، أضف إلى ذلك أنَّ تناقل المعرفة من طبائع البشر، فـ«العرب لم يكونوا أهل كتاب، ولا علم، وإنَّما غلبت عليهم

1- أخرجه البخاري في الصحيح (3827).
2- انظر: الشريعة للآجري (3/76).
3- شعراء النصرانية في الجاهلية، لويس شيخو (1/211)، وانظر: الأغاني، الأصفهاني (15/236).
4- انظر: سيرة ابن هشام (1/222)، والملل والنحل لابن حزم (3/86).
5- انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (3/613، و604، و622).
6- أخرجه أبو داود في السنن (3/55)، والحاكم في المستدرك (2/195).
7- أخرجه ابن حبان في صحيحه (14/151)، والحاكم في المستدرك (3/358)، وصححه الألباني أيضا في السلسلة الصحيحة، رقم: (2800).

البداوة والأُمّيّة، وإذا تشوّقوا إلى معرفة شيء ممّا تتشوّق إليه النفوس البشريّة في أسباب المكوّنات، وبدء الخليقة وأسرار الوجود، فإنّما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم، ويستفيدونه منهم، وهم أهل التوراة من اليهود، ومن تبع دينهم من النصارى»[1]، فالسلطة المعرفية قبل الإسلام كانت عند بني إسرائيل، وكانوا بالنسبة للعرب يمثلون المرجعية في كل ما يتعلق بالعلم وأخبار السابقين، فقريش عندما نزل الوحي على الرسول الأمين عليه الصلاة والسلام، بعثوا «النضر بن الحارث، وعقبة بن أبي معيط إلى أحبار يهود بالمدينة، فقالوا لهما: سلوهم عن محمد، وصفا لهم صفته، وأخبراهم بقوله، فإنهم أهل الكتاب الأول، وعندهم علم ما ليس عندنا من علم الأنبياء»[2].

وأما السبب الآخر: الفطري الديني: فهو ظاهر من الشواهد السابقة، فعدد من الذين ذهبوا لأهل الكتاب كان الدافع لهم معرفة الدين الصحيح، أو الحصول على إجابة السؤال الوجودي في إثبات الوحدانية، وخالق الكون، والمدبِّر لشؤونه نفعا وضرا، فالفطرة لا تموت في البشر بالكلية، بل ستبقى، وستظل كذلك حتى يأتيَ (بإذن الله) ما يوقظها، قال عمرو بن عبسة السلمي رضي الله عنه: كنت وأنا في الجاهلية أظن أن الناس على ضلالة، وأنهم ليسوا على شيء وهم يعبدون الأوثان، فسمعت برجل بمكة يخبر أخبارا، فقعدت على راحلتي، فقدمت عليه، فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم مستخفيا جُرَءاءٌ عليه قومُه، فتلطفت حتى دخلت عليه بمكة، فقلت له: ما أنت؟ قال: أنا نبي، فقلت: وما نبي؟ قال: أرسلني الله، فقلت: وبأي شيء أرسلك؟ قال: «أرسلني بصلة الأرحام، وكسر الأوثان، وأن يوحد الله لا يشرك به شيء»[3].

فملخَّص الكلام: أن أهل الكتاب هم أسياد المعرفة في تلك الحِقبة من التاريخ، فالتشوف لما لديهم مقبول (عرفا وطبعا) من العرب وغيرهم، فالمعرفة لها مقام كبير لدى النفوس في الجملة، فـ«الكامل عندهم (العرب) في الجاهلية، وأول الإسلام الذي يكتب بالعربية، ويحسن العوم، والرمي»[4]، فالعلم عند الأمم كمال ورِفعة واعتزاز.

1- مقدمة ابن خلدون (3/1031)
2- البداية والنهاية ط هجر (4/132).
3- أخرجه مسلم في الصحيح (832).
4- الطبقات الكبرى، ابن سعد (3/542).

ثالثا: الوعي بالمرجعية المنهجية للوحي:

المقصود بالمرجعية: الالتزام بالوحي كمنهج أوحد فيما يُنسب من الكلام على وجه اليقين لله سبحانه وتعالى، والمصدر الأول في كافة الأخبار الغيبية، والتشريعات العبادية، فليس هناك ما يماثله أو يدانيه في القطعية الثبوتية، فهو ﴿تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: 2، 3]، وهو ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [السجدة: 3]، ولأهمية هذا المصدر، والمحافظة عليه من أيِّ شيء آخر، كان عليه الصلاة والسلام يُعلن على الملأ النهي عن كتابة غير القرآن الكريم، وذلك مخافة أن يختلط بغيره، فعن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني، ولا حرج»[1]، وهذا كان هو الأصل في زمن التنزيل، وما خرج عنه عليه الصلاة والسلام من الإذن بالكتابة لأفراد من الصحابة كأبي شاه رضي الله عنه[2]، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما[3]؛ كان استثناء لمن أمن منه الاختلاط.

ومن هنا كان بعض الصحابة يُحذِّر من الاسرائيليات، قال عبد الله بن مسعود: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فتكذبوا بحق، أو تصدقوا بباطل، فإنهم لن يهدوكم، ويضلون أنفسهم»[4].

وزاد في رواية قال: «إن كنتم سائليهم لا محالة، فانظروا ما واطأ كتاب الله، فخذوه، وما خالف كتاب الله، فدعوه»[5]. وهذا نص محكم في بناء المنهج الذي تُعرض عليه التفاصيل لما يُروى عنهم، وكيفية التعامل مع السائل لهم، أو نظر في كتبهم، وهو قريب من التقسيم الثلاثي الذي شاع عند العلماء، وتناقلوه في بيان الموقف من الإسرائيليات، فقالوا: منها: ما وافق الوحي، ومنها: ما خالفه، ثم ما ليس بهذا ولا ذاك كالمسكوت عنه[6]، والموقف من القسمين الأوليين ظاهر، ويبقى الثالث محل التوقف والاعتبار؛ لدخوله في الإذن الشرعي،

1- صحيح مسلم (3004)

2- الجامع الصحيح للإمام البخاري (2434)، فقد قال عليه الصلاة والسلام: «اكتبوا لأبي شاه»، أي: الخطبة التي سمعها من الرسول عليه الصلاة والسلام.

3- أخرجه أبو داود في السنن (3646)، وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم: (1196)، فقد قال له عليه الصلاة والسلام في سياق قصة له: «اكتب، فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق».

4- مصنف ابن أبي شيبة (9/48)، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (6/111).

5- جامع بيان العلم وفضله - مؤسسة الريان (2/90).

6- ربما يكون أقدم مَن فصّل هذا التقسيم هو ابن تيمية رحمه الله..

وقد يقع الخلاف أحيانا في القسم المخالف[1]، فتتباين الآراء في تحقيق مخالفته، هل هو مخالف أم؟ وهذا التنازع في آحاد ما يُروى لا بد أن يكون معتبرا في النهي والحكم على المخالفين، والنظر في مستندهم ومسوغاتهم.

رابعا: رفع الحرج والإذن الشرعي:

إذا عرفت أن أهل الكتاب لديهم من المعرفة والعلم ما ليس للعرب، اتضح لك قيمة كونهم مصدرا أساسيا لهم في الجاهلية؛ ولهذا كان من السائغ معرفيا ودينيًّا أن يكون المنهج البديل بقدر قوة تلك الثقافة ورسوخها، (كما اتضح في المحورين السابقين).

من هنا نعلم أن من جوانب قوة المنهج الإسلامي وعظمته: قدرته على التوازن في تقييم الأفكار والمقولات، والاستفصال عن مضامينها، وسبرها بعلم وعدل؛ لبناء الموقف العلمي سلبا أو إيجابا أو بينهما، وهذا من مقتضيات الرحمة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تصدقوا أهل الكتاب، ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم﴾» الآية[2].

وعلى هذا فالمعصوم عليه الصلاة والسلام، وأمين وحيه لو لم يكن على علم بحقيقة ما يروونه، وأنَّ منه ما هو وحي، لسّد الباب بالكلية، ومنع من التحديث والاستماع لهم مطلقا، ولعله بأبي هو وأمي عليه الصلاة والسلام أراد أن يُعلّم أصحابه منهج العدل مع المقولات، فأسس المبدأ، وهو أن موسى عليه السلام لو كان حيًّا لاتبعه، ثم نطق بالإذن والتحديث، فعن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «بلغوا عنى ولو آية، وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[3]، فالتحديث بإطلاق مشروع في الدين الحق، وليس بمحرَّم ولا مكروه بشرطه المنهجي، فـ«الحكاية عن بني إسرائيل لا تُتخذ شرعا»[4]، وهذا لُبُّ، وأصل هذه المسألة، وهو التأكيد على مرجعية الوحي في التشريع كمنهج كلي.

1- انظر: التحرير في أصول التفسير، الدكتور/مساعد الطيار (ص: 157).
2- الجامع الصحيح للإمام البخاري (7362).
3- الجامع الصحيح للإمام البخاري (3461).
4- الإفصاح عن معاني الصحاح (1/253).

وبهذا النهج أخذ علماء الإسلام في السماحة، وعدم الاستشكال لأمر الإسرائيليات، فرووها بفهم، وبمقدار حاجتهم، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فـ«من صح عنده شيء من التوراة بنقل مثل ابن سلام وغيره من أحبار اليهود الذين أسلموا جاز له أن يقرأه، ويعمل بما فيه إن لم يكن مخالفا لما في شريعتنا من كتابنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم»[1]، وهذا استناد لأثر عمر رضي الله عنه مع كعب الأحبار، فعن زيد بن أسلم، أنه قال: «جاء كعب الأحبار إلى عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، فقام بين يديه، فاستخرج من تحت يده مصحفا، قد تشرمت حواشيه، فقال: يا أمير المؤمنين، في هذه التوراة، فأقرؤها؟ فقال عمر: إن كنت تعلم أنها التوراة التي أنزلت على موسى، يوم طور سيناء، فاقرأها آناء الليل وآناء النهار، وإلا فلا، فراجعه كعب، فلم يزده على ذلك»[2]، فابن الخطاب رضي الله عنه كأنه يحيل كعبا لمسألة قطعية ومحكمة في القرآن المنزَّل، وهي أن التوراة محرَّفة، فكيف تعلم أنها التي أُنزلت على موسى عليه السلام؟!

خامسا: الواقع الوجودي للإسرائيليات في التراث:

ليس الغرض هنا هو الاستقصاء للأمثلة، بل المراد إشارات عابرة لإلقاء الضوء على حجم الرجوع للإسرائيليات بخاصة في التفسير.

وعلى الباحث أن يدرك قضية منهجية: وهي أن الاستشهاد بالإسرائيليات في بيان المعاني يندرج ضمن كليٍّ عام معتبر في العلوم الإسلامية، وهو أن بعض المعاني الجزئية لا يُشترط في استخراجها وإثباتها ما يُشترط لغيرها كمضامين الأحكام الشرعية والعقائد الدينية، فكشف المعاني للنصوص له عدة وسائل تختلف باختلاف المضامين.

وهنا سأبدأ بنموذج ابن عباس حبر الأمة؛ لعدة أسباب، منها:

- أنه من أعلم الناس بالتفسير وأصوله كما سبق.
- أكثر الصحابة سؤالا لعلماء بني إسرائيل[3].

1- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (14/387).

2- موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري (1/108).

3- انظر: السؤالات التفسيرية في الدر المنثور، د/محمد زايد المطيري (ص: 362) رسالة جامعية مصورة من أم القرى.

- أكثر الصحابة رجوعا لبني إسرائيل[1]، والفرق بينه وبين الأول أن السؤال أكثر تحديدا من مجرد النقل أو الرواية.

- بقية الصحابة رضي الله عنهم فقد ورد عنهم الرجوع لهم[2].

وأما علماء التابعين فهم في الجملة على طريقة الصحابة رضي الله عنهم، فقد أخذوا عنهم المفردات والمنهج جميعا، وساروا وفق ذلك فيما أضافوا وسطّروا، ومما لا شك فيه أن رجوعهم لأهل الكتاب كان أكثر من الصحابة رضي الله عنهم، لكنهم قطعا لم يبتدعوا ذلك من عند أنفسهم، ومن الشواهد على ذلك أمور:

- توسع التابعين عموما، وكثرة ما رُوي عنهم في ذلك[3].

- اختصاص وشهرة بعض التابعين بمعرفة الإسرائيليات من مصادرها ككعب الأحبار، ووهب بن منبه، فكعب كان يهوديًّا، فأسلم في عهد عمر رضي الله عنه، وكان عالما بالتوراة ويحفظ العجائب، وكذلك ابن منبه، كان على علم واسع بكتب بني إسرائيل[4].

- تسامح بعض أئمة التابعين في الرواية عن بني إسرائيل، مثل: سعيد بن جبير، وأبي العالية، ومحمد بن كعب القرظي، ومجاهد وغيرهم، على تفاوت فيما بينهم[5].

- تشوّق بعض التابعين للمعرفة، وحرصهم على التفاصيل وإن كانت من قبيل العجائب والغرائب، «والنفوس ميّالة إلى سماع التفاصيل، عما يشير إليه القرآن الكريم من

1- انظر: المفسرون من الصحابة، عبد الرحمن المشد (2/1176)، فقد ذكر أن له (663) رواية عنهم، منها (334) رِواية عند الطبري فقط! كما في بحث: رواة الإسرائيليات في تفسير ابن جرير الطبري ومقدار مروياتهم، د/نايف الزهراني، انظر: مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، العدد: (1).

2- انظر: المفسرون من الصحابة، عبد الرحمن المشد (2/1177)، فقد ذكر عن الصحابة (900) رواية عن أهل الكتاب، منها (491) رِواية عند الطبري فقط! كما في بحث: رواة الإسرائيليات في تفسير ابن جرير الطبري ومقدار مروياتهم، د/نايف الزهراني، انظر: مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، العدد: (1).

3- انظر بحث: رواة الإسرائيليات في تفسير ابن جرير الطبري ومقدار مروياتهم، د/نايف الزهراني، انظر: مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، العدد: (1)، فقد ذكر للتابعين (1334) رِواية في الطبري فقط!

4- انظر: تفسير التابعين، د/محمد الخضيري (2/908-912)، والإسرائيليات في التفسير والحديث، محمد الذهبي (ص: 84-74).

5- انظر: تفسير التابعين، د/محمد الخضيري (2/884-889).

أحداث يهودية أو نصرانية»[1]، والنظر إلى هذه الرغبة في إشباع النفس عموما، ليس بالضرورة أن يكون محل نقد واستهجان في موضوع الإسرائيليات أو غيرها، فهذا الحب للمعرفة مما يُحمد في الجملة، وأئمة الصحابة والتابعين أعرف وأقدر على التمييز بين ما هو محذور، وما هو ضمن الإذن الشرعي، ولا يخدش المنهج، ومما يجدر التنبيه له منهجيا: أن مراعاة ميول النفس الفطرية، وما تعم به البلوى ثقافيا، مما يستوجب رفع الحرج، فليس من مقاصد الشريعة أن يعم الإثم لعباده، فيما هو ظني الخطأ، وتحتمله دائرة الإذن الشرعي، ومن التابعين في التفسير الذين ذُكر عنهم الشغف بالترحال لرؤية العجائب والغرائب، مجاهد بن جبر رحمه الله، فقد قال الأعمش: «كان مجاهد لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب ينظر إليها»[2]، وسافر لأجل ذلك لحضرموت، وبابل، ولقي بعض اليهود، فذهب به لإحدى القلاع؛ ليرى ما بها[3]! وذهب بعض أئمة العلم كالإمام الطحاوي رحمه الله في تأويل قوله صلى الله عليه وسلم: «وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» أن «ذلك عندنا والله أعلم إرادة منه أن يعلموا ما كان فيهم من العجائب التي كانت فيهم؛ ولأن أمورهم كانت الأنبياء تسوسها»[4]، وهذا الشرح يتسق مع الحديث الشريف عنه عليه الصلاة والسلام، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدى»[5]، وفي هذا الحديث معنى ضمني في المنهج يؤكد ما سبق، وهو الإشارة لما قد يدعو النفس لمعرفة ما عند بني إسرائيل؛ لوجود الأنبياء، ثم التنبيه المنهجي، وهو أنه عليه الصلاة والسلام لا نبي بعده، فلا مَسْلَك في الأرض للعبادة والدين من غير الوحي القطعي الذي أُنزل عليه بأبي هو وأمي عليه الصلاة والسلام، ومجاهد الذي اشتهر بتتبع عجائبهم، إمام معتبر في التفسير، فإذا جاءك التفسير عنه «فحسبك به» كما قال الثوري[6]، واعتمد الإمام البخاري تفسيره في صحيحه وأكثر عنه، فلم يجد العلماء حرجا في قبول تفسيره ونقله، فمثله أبصر بالمنهج وما يلزم عنه، فهو القائل في رسم المنهج: «لا يحل لأحد، يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله، إذا لم يكن عالما بلغات العرب»[7].

1- الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، رمزي نعناعة، (ص: 18)، وانظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، د/محمد الذهبي (ص: 22).
2- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (3/288).
3- انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (4/456)، وتفسير التابعين، الخضيري (1/130-131).
4- شرح مشكل الآثار (1/126).
5- الجامع الصحيح للإمام البخاري (3455).
6- تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (1/85).
7- انظر: البرهان في علوم القرآن (1/292).

الخاتمة:

وبعد، فإن أهم فكرة أرجو تأكيدها في هذه الورقة البحثية: مراعاة هويَّات النصوص وأنواعها عند االفهم والمعالجة والتحليل لمضامينها، ثم إلقاء الضوء على الأنموذج النبوي فيما يشبه التعامل مع النصوص، وهو أمر في تقديري فيه إضافة كبيرة لمثل هذا الموضوع، وربما لم يأخذ حقه من الذّكر والتوظيف في مجمل ما قرأته حول الفكرة.

وفي خاتمة البحث أشير لقيمة دور القارئ والمتلقي في تطوير النص والبناء عليه سواء بالتناص اللفظي أو المعنوي، ومن الجدير بالتنبيه أن النصوص لها حمى ومفاتيح لا يحسن الدخول إلى مضامينها إلا باستعياب مبادئ الفهم الخاصة والعامة لكل نص، وقد اعتنى العلماء كثيرا بمثل تلك المعايير وبناء العلوم المعينة على إدراكها كأصول الفقه، وعلوم البلاغة، وأصول التفسير، ونقد الشعر ونحوها، ووجود الشرائط للقراءة لا يعني التضييق على مساحات المتلقي في التصحيح والنقد، فالنّظر العلمي يمتاز بالتدقيق والمنهجية، وإقصاء ذلك يعني الدخول في الفوضوية والقراءات المفتوحة المرتَجلة التي لا تراعي مجالات النصوص وأربابها، وهذا ما ينأى عنه كل باحث يُقدر نفسه ومنهجيات العلوم وأهلها.. والحمد لله رب العالمين من قبل ومن بعد.

فهرس لأهم المراجع

- استراتيجيات الخطاب - مقاربة لغوية تداولية: المؤلف: عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، 2004م.
- الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير: المؤلف: رمزي نعناعة، دار القلم ودار الضياء، الطبعة الأولى، 1390هـ.
- الإفصاح عن معاني الصحاح: المؤلف: يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني، أبو المظفر، عون الدين، المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الوطن، 1417هـ.
- البحر المحيط في أصول الفقه: المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، 1414هـ - 1994م.
- البرهان في أصول الفقه: المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، المحقق: عبد العظيم الديب، الناشر: دولة قطر، 1399هـ.
- البرهان في علوم القرآن، المؤلف: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، 1376هـ - 1957م.
- التعريفات، المؤلف: علي بن محمد الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى، 1403هـ.
- تفسير التابعين عرض ودراسة مقارنة: المؤلف: محمد بن عبدالله الخضيري، دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى، 1420هـ.
- التفسير من سنن سعيد بن منصور: المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1997م.
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: المؤلف: عبد الرحيم بن الحسن بن علي

الإسنوي الشافعيّ، المحقق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1400هـ.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب 1387هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2001م.
- جامع بيان العلم وفضله، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، الناشر: مؤسسة الريان - دار ابن حزم، الطبعة الأولى 2003-1424 هـ.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394هـ.
- الخصائص: المؤلف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: عالم الكتب - بيروت.
- دلالة السياق، ردة الله بن ردة الطلحي، رسالة دكتواره، جامعة أم القرى، 1424هـ.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني: المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني االمحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة 1413هـ - 1992م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المؤلف: أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- السياق القرآني وأثره في تفسير المدرسة العقلية الحديثة: المؤلف: د. سعد بن محمد

الشهراني، كرسي القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1436هـ.

- سير أعلام النبلاء: المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405هـ - 1985م.
- شرح مشكل الآثار: المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1415هـ - 1494م.
- الصحاح: المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ- 1987 م.
- الطبقات الكبرى: المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، 1968 م.
- طبقات فحول الشعراء: المؤلف: محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني - جدة.
- علم التخاطب الإسلامي - دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص: المؤلف: الدكتور محمد محمد يونس، دار المدار الإسلامي 2006م.
- الفروق في اللغة: المؤلف: الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري، المحقق: جمال عبد الغني مدغمش، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.
- الفصول في الأصول: المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، 1414هـ - 1994م.
- قواطع الأدلة في الأصول: المؤلف: منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني الشافعي، المحقق: عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكمي وعلي بن عباس بن عثمان الحكمي، والناشر: مكتبة التوبة، الطبعة الأولى، 1418هـ- 1998م.

- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: المؤلف: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة: الأولى - 1996م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
- لسان العرب: المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1414هـ.
- اللغة والسلطة: المؤلف: نورمان فيركلف، ترجمة: محمد عناني، الناشر: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2016م.
- المستصفى في علم الأصول: المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، المحقق: محمد بن سليمان الأشقر، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1997م.
- معجم مقاييس اللغة: المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة: 1399هـ - 1979م.
- مفتاح العلوم: المؤلف: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، 1407هـ - 1987م.
- مفردات ألفاظ القرآن: المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - 1412 هـ.
- المفسرون من الصحابة جمعا ودراسة وصفية: المؤلف: عبد الرحمن بن عادل بن عبد العال المشد، الناشر: مركز تفسير للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى، 1437هـ، 2016م.

- مقدمة ابن خلدون: المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن خلدون، تحقيق: أ.د علي عبدالواحد وافي، دار النشر: دار نهضة مصر، الطبعة: السابعة، 2014م.
- الموافقات: المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى 1417هـ/1997م.
- النظرية التداولية عند الأصوليين- دراسة في تفسير الرازي: المؤلف: الدكتورة نصيرة غماري، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى.
- نظرية السياق القرآني: المؤلف: د. المثنى عبد الفتاح، دار وائل للنشر، 2008م.
- نظرية السياق دراسة أصولية: المؤلف: نجم الدين الزنكي، دار الكتب العلمية، 1426هـ.

فهرس الموضوعات

م	اسم الباحث	عنوان البحث	الصفحة
1	د. فدوى تاوريريت أ. أمينة هلال	تداوليّة الخطاب الشّعري قراءة في تحوّلات مقاصد الشّعر العربيّ المعاصر	5
2	لبنى علي المفتاحي	مناهج الحداثة وما بعدها ومقاربة النص التراثي العربيّ	31
3	د. عبد الحميد إدريس الراقي	قضايا النّصّ عند الأصوليّين.. رصد لآليات الاشتغال	51
4	د. مريم عطية بوزيان	المنهج الأصولي والنظريات اللسانية قراءة في السّبق والضّبط	73
5	د. سليمان عبد القادر جبار	موارد تَشَكُّلِ النص القرآني في الدراسات الحداثية والاستشراقية	101
6	د. محمد أمجد رازق بن محمد رازق	علاقة التراث الإسلامي بمناهج البحث العلمي المعاصر -كتب الحديث النبوي وعلومه أنموذجا-	141
7	أ. د. الرشيد بوشعير	البنية البوليفونية في رواية «الديوان الإسبرطي» لعبد الوهاب عيساوي	167
8	د. خالد أحمد	قراءة نقدية من خلال نظريات ما بعد الحداثة للنص المسرحي تنصيص للكاتب فهد ردة الحارثي	181
9	د. لطيفة محمد الفارسي	شخصيات النصّ السرديّ في بنية القصص النبويّ. من القراءة المورفولوجية إلى القراءة الإحالية	229
10	أ. د. محمد عبد الحي	قراءة النص الأدبي بين التراث والمعاصرة	257
11	د. مونية مكرسي	قراءة النص اللغوي بين التراث والمعاصرة «مقاربة تأويلية في قصيدة وصف الحمى للمتنبي»	295
12	د. يونس إبراهيم أحمد العِزّي	الشعر الصوفي والتأويل أقنعة النص ومغامرة المنهج (مقاربة نظرية)	331
13	د محمد عبد الحليم أبو عرب	خطاب النبي في القرآن دراسة تداولية	371
14	د. فتيحة دوار	جُهود مالكية الغرب الإسلامي في خدمة النّص القرآني من خلال التفسير الفقهي للقرآن الكريم	401
15	د. مريم محمد بن خاتم الشامسي	نحو مفهوم جديد للقراءة البيداغوجية	437
16	د. أحمد محمد نجيب د. مجاهد جمال الحوت	التحليل اللغوي لألفاظ القرآن الكريم بين التراث والمعاصرة الزمخشري وابن عاشور أنموذجًا	455
17	محمد بن حسين الأنصاري	عُرْف النَّص التراثي رؤية منهجية من منظور التكامل في الدراسات البينية	489

18	أ. د. أحمد عبد الرحيم أحمد فراج	موقف اللغويين من العناصر غير اللغوية في التحليل النصي	535
19	عزيز محمد أوسو	البلاغة العامة وتحليل النصوص الأدبية سؤال في البنية المصطلحية	561
20	أ. آمنة مصبح القايدي	أَعْجُوبَةُ النَّصّ عِنْدَ عَبْدِ القَاهِرِ الجُرْجَانِيّ (دَلَائِلُ الإِعْجَازِ أُنْمُوذَجًا)	589
21	أ. شيخة عبدالله الزعابي	الشاهد النحوي في معجم مقاييس اللغة لابن فارس	605
22	د. حسين عمر دراوشة	قراءة النص اللغوي تداوليًا بين التراث والمعاصرة في الدراسات العربية نقد وتوجيه	637
	أبحاث سمينار الوصل		659
23	ابتسام هائل غيلان المذحجي	الآثار الجانبية للدواء في مرحلة التجارب على الإنسان دراسة فقهية	661
24	أ. تيمور سعيد أحمد شحي	تحقيق مخطوط في التراث الإسلامي موسوم بـ: يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر	675
25	أ. إسماعيل محمد حسن	اختيارات الرُّوْيَانِيّ (ت502هـ) في العبادات من كتابه حِلْية المؤمن: دراسة فقهية مقارنة	683
26	أ. محمد عطا الله فهد الثوابيّة	الأبعاد الفكريّة والتعليميّة في المثال النّحوي دراسة تداوليّة	689
27	أ. محمد حسين بصمه جي	التجريب في الرواية العربية	727
28	أ. سمية أحمد سالم السويدي	علاقة النظام النحوي بلغة الشعر المتنبي نموذجًا	739

شارع زعبيل – دبي – الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 97143961777+، فاكس: 97143961314+، ص. ب: 50106
البريد الإلكتروني: info@alwasl.ac.ae
موقع الجامعة: www.alwasl.ac.ae